بناء عالم ما بعد الجائحة...

المدخل الشامل لحقوق الإنسان

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **عبد المنعم سعيد**
المستشار الأكاديمى

إشراف عام
د. **نهي بكر**

التحرير
مهـا علام

إخـراج فنـى
إسلام على

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

المحتويات

4 **مقدمه**

5 **أزمة (كوفيد-19) ورؤية الدولة المصرية لحقوق الإنسان.. مشروع شامل**

د. نهى بكر

6 **اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2020 رؤية شاملة وأجندة عملية**

مها علام

8 **جائحة كورونا وإعادة تشكيل الحقّ في الصحة**

آلاء نصار

9 **مناهضة التمييز والعنصرية كإطار إنساني لعالم ما بعد كورونا**

بلال منظور

10 **التصدي لغياب المساواة: الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد**

عصام شيحة

12 **إعادة صياغة الحقّ في التعليم في عالم ما بعد كورونا**

محمود سلامة

14 **المشاركة والتضامن كمدخل رئيسي لبناء عالم أفضل ما بعد الجائحة**

د.صلاح سلام

16 **التنمية المستدامة .. كمدخل لتعزيز حقوق الإنسان**

مي عجلان

مقدمه

أزمة (كوفيد-19)

ورؤية الدولة المصرية لحقوق الإنسان ..

مشروع شامل

د. **نهى بكر**

عضو الهيئة الاستشارية

ترتبط الفكرة الأساسية لليوم العالمي لحقوق الإنسان لعام 2020 بجائحة (كوفيد-19)، إذ تركز على الحاجة إلى إعادة البناء بشكلٍ أفضل لعالم ما بعد كورونا من خلال ضمان أن تكون حقوق الإنسان أساسية في جهود التعافي، مع الإيمان بعدم القدرة على تحقيق الأهداف العالمية المشتركة دون خلق فرصٍ متكافئةٍ للجميع، فضلًا عن ضرورة معالجة الإخفاقات التي كشفتها واستغلتها الجائحة، فقد كشف الوباء عورات الدول، ومدى قدرتها على إدارة الأزمة مع المحافظة على ثوابت حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتشدد رسالة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2020 على إعادة تأكيد أهمية حقوق الإنسان في إعادة بناء العالم الذي نريده، والحاجة إلى التضامن العالمي، وكذا ترابطنا وإنسانيتنا المشتركة كبشر. وتركز على تطبيق معايير حقوق الإنسان للتصدي لأوجه عدم المساواة والإقصاء والتمييز المتجذرة والمنهجية بين الأجيال.

إنّ قضية حقوق الإنسان تقع على رأس أولويات الدولة المصرية، وفي قلب المشروع الوطني الشامل للتنمية الذي تتبناه الدولة، وقامت بترجمته عمليًا في الاستراتيجية الوطنية للتنمية 2030. في هذا الإطار، بذلت الدولة المصرية جهودًا تعاونية وتشاركية بين الحكومة والمجتمع المدني والشركاء في التنمية منذ عام 2014 أسفرت عن التعامل مع الوباء بتخطيط ووعي لا يضر ولا يؤثر سلبًا على حق الإنسان في الحياة، وفي استمرار عجلة التنمية.

وقد خفف من وطأة أزمة (كوفيد-19) على مصر والمصريين ما استحدثته الدولة المصرية منذ 2014 من آليات مباشرة لدعم أهدافها فيما يخص حقوق الإنسان المدنية، والسياسية،

والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وتتمثل هذه الآليات في وضع دستور، وإصدار تشريعات ملزمة، وفي عقد المؤتمرات مع الشباب، ومبادرة «الأزهر يجمعنا»، ومبادرة «بيت العائلة المصرية» لنشر ثقافة المواطنة والتسامح الديني، وترسيخ مفهوم قبول الآخر، وإقامة مشروعات تنموية تستوعب العمالة الكثيفة، وتطوير العشوائيات لتوفير حياة كريمة، وتطوير التعليم والبحث العلمي، ودعم الخدمات الصحية في سبيل تغطية تأمينية للشعب المصري قاطبة، ودعم وتمكين المرأة والشباب سياسيًا، واجتماعيًا، واقتصاديًا، ومؤسسيًا، ودعم حقوق الطفل، وذوي الاحتياجات الخاصة، واللاجئين في مصر، ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ومحاربة الإرهاب فكريًا، وماليًا، لأنه يهدد حق الإنسان في الحياة.

وقد أدّت هذه الجهود إلى وضع أرضيةٍ صلبةٍ تم البناء عليها في تعزيز حقوق الإنسان أثناء الجائحة، فخففت من وطأتها، وضمنت للمواطن المصري الحق في الخدمات الصحية والتعليمية، والأمن الغذائي، وتوفير الأساسيات للفئات الأكثر احتياجًا، مثل العمالة غير المنتظمة، والمستفيدين من برنامج «تكافل وكرامة»، واستمرار مسيرة البناء الديمقراطي بالتمسك بعقد الحياة النيابية في ظل إجراءات احترازية، واستمرار القضاء في القيام بمهامه، واستمرار عجلة الإنتاج بسبب الخطة الاقتصادية المحكمة التي استحدثت للتعامل مع الجائحة، واستمرار مكافحة الإرهاب تأكيدًا على حق المصريين في الحياة.

وعليه، يتناول هذا الإصدار أزمة (كوفيد-19) والتعامل العالمي مع الأزمة بشكل عام، وتعامل الدولة المصرية على وجه الخصوص، مع التركيز على توضيح جهود الدولة المصرية بالتعاون مع المجتمع المدني، لحماية حقوق المواطن المصري الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والاستمرار في مسيرة التنمية، والتقييم المستمر للأوضاع في ظل عالم مضطرب يشهد حالة من عدم اليقين. ذلك بالإضافة إلى جهود الدولة المصرية لمد يد العون بالمساعدة الطبية للدول المتضررة إيمانًا من الحكومة المصرية بأهمية التضامن العالمي والترابط بين البشر.

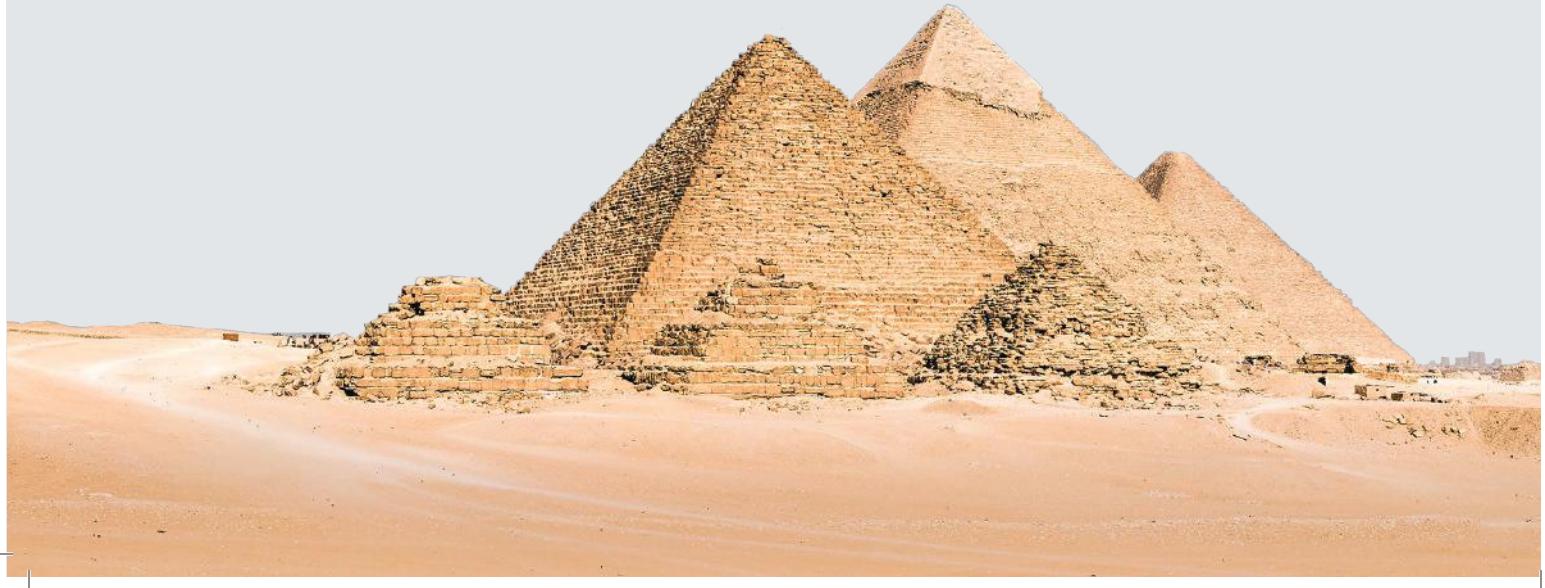

اليوم العالمي
لحقوق الإنسان 2020
رؤية شاملة وأجندة عملية

مها علام
باحثة ببرنامج العلاقات الدولية

جاء اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2020 تحت شعار «**إعادة البناء بشكل أفضل - قوموا ودافعوا عن حقوق الإنسان**»، ليؤكد من جديد على أهمية النظرة الشمولية لحقوق الإنسان، وكذا أهمية النهج المتعدد الأبعاد للتعاطي مع هذا الملف الجوهري، الذي عانى ولا يزال يعاني من تسييس تحكمي دفع به إلى أن يصبح أسير صورة ضيقة تحوي نوعًا واحدًا من الحقوق، بل عددًا محدودًا من الحقوق بطريقة مثلت تهديدًا لواقع حقوق الإنسان وتناقضًا مع فلسفتها الأساسية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن جائحة كورونا (كوفيد-19) كشفت بشكل عملي وواقعي عن عمق الخلل والاختلال الذي تعانيه حقوق الإنسان عالميًا، ما ساهم في تعميق التداعيات السلبية للجائحة. واستنادًا إلى ذلك، تسعى هذه الورقة إلى تحليل الرسالة التي حملها اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2020، لا سيما وأنها تهدف إلى النظر في بناء عالم أفضل لما بعد جائحة كورونا.

جائحة كورونا.. اختبار حقيقي لحقوق الإنسان

ضربت جائحة كورونا كل الدول، وأصابت المجتمعات كافة في صميمها، وهددتها على المستوى الصحي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، كما عملت على تغذية الفقر وعدم المساواة والتمييز والاستبعاد، وفاقمت من التحديات المستمرة منذ عقود، مثل العنف والصراعات، والبطالة، وضعف شبكات الأمان الاجتماعي، وكشفت أيضًا عن ضعف الاستجابة لدى بعض النظم السياسية. لذا، أكد الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو جوتيريش» أن جائحة (كوفيد-19) ليست حالة من حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة فحسب، بل إنها أزمة اقتصادية، وأزمة اجتماعية، وأزمة إنسانية تتحول بسرعة إلى أزمة لحقوق الإنسان؛ ويجب أن يشكل الناس –وحقوقهم– محور الجهود وأن يكونوا في صدارتها».

وفي هذا السياق، تدور الفكرة الأساسية لليوم العالمي لحقوق الإنسان هذا العام حول جائحة كورونا (كوفيد-19)، إذ يركز على الحاجة إلى إعادة البناء بشكلٍ أفضل لعالم ما بعد كورونا من خلال ضمان أن تكون حقوق الإنسان أساسية في جهود التعافي، مع الإيمان بعدم القدرة على تحقيق الأهداف العالمية المشتركة دون توفير فرص متكافئة للجميع، فضلًا عن ضرورة معالجة الإخفاقات التي كشفتها واستغلتها جائحة (كوفيد-19)، مع تطبيق معايير حقوق الإنسان للتصدي لأوجه عدم المساواة والإقصاء والتمييز المتجذرة والمنهجية بين الأجيال. بعبارة أوضح، تشدد رسالة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2020 على إعادة التأكيد على أهمية حقوق الإنسان في إعادة بناء العالم الذي نريده، والحاجة إلى التضامن العالمي، وكذا ترابطنا وإنسانيتنا المشتركة كبشر.

إن استمرار انتشار فيروس كورونا لمدة تجاوزت العام، خلف تداعيات كثيرة وسبب أزمة صحية عالمية تلتها أزمة اقتصادية شاملة؛ مما مثّل تهديدًا حقيقيًا لحقوق الإنسان، فقد أدت الأزمة إلى تهديد للحق في الحياة والحق في الصحة وتقييد الحرية وعرقلة الحق في التنقل، كما تسببت في فقدان الحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في الملكية، والعديد من حقوق الإنسان الأخرى. إلى جانب ذلك، فإن الاختلاف في طرق مواجهة الجائحة بسبب التفاوتات في مستويات التقدم وتفشي اللا مساواة ليس فقط بين الدول ولكن داخل الدولة الواحدة أيضًا، أدى لتضرر أعمق لدى فئات بعينها، مثل (العاطلين، وعمال اليومية، والنساء، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، والمرضى، واللاجئين)، بالإضافة إلى (من يعيشون داخل الدول الفاشلة، أو تحت الاحتلال، أو في مناطق حرب أو نزاعات).

وقد أوضح «ديفيد مالباس» -رئيس مجموعة البنك الدولي- في خطاب بمدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة أن جائحة كورونا تسببت في انتكاسة لم يسبقها مثيل للجهود العالمية لإنهاء الفقر المدقع، ورفع متوسط الدخل، وتحقيق الرخاء المشترك. ويتوقع البنك الدولي أن الجائحة والكساد العالميين قد يدفعان أكثر من 14% من سكان العالم إلى هوة الفقر المدقع. وفيما يتعلق برأس المال البشري، أصبح أكثر من 1.6 مليار طفل في البلدان النامية خارج المدارس، وتشير التقديرات الأولية للبنك الدولي إلى زيادة محتملة تصل إلى 45% في وفيات الأطفال بسبب أوجه النقص والقصور في الخدمات الصحية، وانخفاض إمكانية الحصول على الغذاء.

وارتباطًا بذلك، شهدت العديد من مناطق العالم ظهور خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز الذي كانت بدايته ضد المواطنين الآسيويين، وبالأخص الصينين؛ ثم اتسع الأمر إلى أن وصل لنبرة عامة للعداء للأجانب وفوبيا الأجانب Xenophobia. كما عمّق وباء كورونا من محنة الأشخاص الفارين من الحروب والصراعات والاضطهاد؛ فقد لفت «فيليبو جراندي»، المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، إلى أن «المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين تخضع لمرحلة من الاختبار؛ لكن لا يجب حرمان الأشخاص الذين يضطرون للفرار من الصراع والاضطهاد من سبل السلامة والحماية بحجة التصدي للفيروس».

وفي السياق ذاته، حذرت منظمة اليونسكو من أن الأطفال في المجتمعات الفقيرة، وكذلك الفتيات والمعوقين والمهاجرين والأقليات العرقية، يعانون من حرمان تعليمي واضح. وأضافت، خلال تقرير لها، أنه بالفعل تم حرمان ما يقرب من 260 مليون طفل من التعليم في عام 2018؛ إلا أن هذا التفاوت قد تفاقم مع أزمة (كوفيد-19) التي أدت إلى تأثر 90% من التلاميذ حول العالم بإغلاق المدارس. كما لفتت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة «فومزيللي نكوكا» إلى أن العنف ضد النساء على خلفية تفشي فيروس كورونا سجل تصاعدًا، ولا يقتصر هذا الأمر على مجتمعات بعينها، بل يمارس في كل المجتمعات وفي كل الطبقات الاجتماعية.

بناء عالم أفضل ما بعد كورونا

نظرًا إلى أن أزمة (كوفيد-19) وتداعياتها ازدادت سوءًا بسبب تفاقم الفقر، وزيادة التفاوتات والتمييز الهيكلي والمتجذر والفجوات الأخرى في حماية حقوق الإنسان؛ فقد دقت جرس إنذار جديد بشأن الطريقة التي تبدو قاصرة –بقدرٍ ما- التي يُنظر بها إلى حقوق الإنسان، الأمر الذي يتطلبً أن يتم النظر لحقوق الإنسان بصورة عامة وشاملة تضم الأجيال الثلاثة. وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه إلى

نظرية الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان لكونها تضع حدودًا فاصلة بين الأنواع المختلفة لحقوق الإنسان؛ إلا أنها تسمح برؤية أكثر عمومية وشمولية لحقوق الإنسان عند النظر للأجيال الثلاثة مجتمعة.

يمكن القول -بشكل عام- إن التطور في الفكر والتنظير، بل وتقنين حقوق الإنسان، ارتبط -بشكل أو بآخر- بظهور تغييرات أو مشكلات على أرض الواقع تطلبت استجابة متمايزة؛ تتجه بعض التحليلات إلى اعتبار ظهور الجيل الأول لحقوق الإنسان متمثلًا في الحقوق المدنية والسياسية جاء في إطار التنظير لدور الدولة خلال القرنين السابع والثامن عشر، والنظر في كيفية حماية حقوق الأفراد تحت سلطة الدولة. أما الجيل الثاني لحقوق الإنسان متضمنًا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد تبلور مع بروز آثار الثورة الصناعية، ونشوء الطبقة العاملة، وتعالي مطالب العيش الكريم. في حين ظهر الجيل الثالث لحقوق الإنسان نتيجة لفهم أعمق للأنواع المختلفة من العقبات التي قد تقف في طريق تحقيق الجيلين الأول والثاني من حقوق الإنسان.

وعلى الرّغم من ظهور نظرية الأجيال الثلاثة على يد «كارل فاساك»، المستشار القانوني لمنظمة اليونسكو العالمية والباحث البارز في مجال حقوق الإنسان، خلال عام 1977؛ إلا أن بعض التحليلات تتجه إلى اعتبار ظهور الجيل الثالث، بشكل جليّ، جاء مع التحولات والتطورات الكبرى التي شهدها العالم في أعقاب الحرب الباردة، وتصاعد الاهتمام بقضايا الديمقراطية، وتزايد الفجوة بين الشمال والجنوب.

إن الفحوى الأساسية للجيل الثالث من الحقوق هو التضامن، وتتضمن الحقوق الجماعية للمجتمع أو الناس؛ كالحق في التنمية، والسلام، والبيئة الصحية، والمشاركة في التراث، والتواصل، وتبادل المعلومات، والحق في المساعدة الإنسانية.

وبالاستناد إلى ذلك، يتضح أن بناء عالم أفضل لما بعد كورونا يتطلب هذه الرؤية الشاملة لحقوق الإنسان، وهو ما أكد عليه اليوم العالمي لحقوق الإنسان لهذا العام، معتبرًا أن الإجراءات التي تسد الفجوات التي ظهرت واتسعت نتيجة الجائحة، وتساعد على النهوض بحقوق الإنسان، تضمن التعافي الكامل وإعادة بناء عالمٍ أفضل وأكثر مرونةً وعدالةً واستدامة.

بداية، قد دللت جائحة كورونا على ضرورة **تعزيز الحقّ في الصحة**، الذي يظلّ مكفولًا بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص على الحق في الوصول إلى الرعاية الصحية. كما ينص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مادته (12) على حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة الجسمية والعقلية. وعليه، فقد حدد اليوم العالمي 2020 أربعة محاور رئيسية:

ينصرف أولها إلى إنهاء التمييز من أي نوع

- يقع هذا الأمر في دائرة الجيل الأول (الحقوق المدنية والسياسية) انطلاقًا من أن التمييز الهيكلي والعنصرية، سواء تم على أسس عرقية أو دينية أو إثنية، أو مورس ضد اللاجئين أو المهاجرين أو السود، أو حتى ضد فئات اجتماعية بعينها أو ضد النساء؛ قد أديا إلى تأجيج أزمة (كوفيد-19)، وتعميق تداعياتها السلبية. لذا، يعد إنهاء التمييز من المتطلبات الأساسية لعالم ما بعد (كوفيد-19).

بينما يستند ثانيها إلى التصدي لغياب المساواة

- يقع هذا الأمر في دائرة الجيل الثاني (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) انطلاقًا من أن جائحة كورونا قد كشفت عن مكامن خطر ضخمة نتيجة اتساع نطاق عدم المساواة. وكذا، أدى غياب المساواة إلى وقوع خلل في جهود التعافي، وتفاوت في الوصول للرعاية الصحية، الأمر الذي قد يترك أثرًا سلبيًا طويل المدى داخل المجتمعات، كما قد يضر بالشعور بالانتماء الوطني، لا سيما لدى الأجيال الجديدة. لذا، يتطلب بناء عالم أفضل ما بعد كورونا تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل قد يتطور الأمر إلى أبعد من ذلك بعقدٍ اجتماعيٍ جديد.

في حين يُشير ثالثها إلى تشجيع المشاركة والتضامن

- أكدت جائحة كورونا من جديد أن حقوق الإنسان عملية تشاركية كبرى، أضخم من أن تقوم بها الحكومات بمفردها، مما يعني ضرورة تعزيز المشاركة والتضامن، سواءً داخل الدولة الواحدة من الأفراد إلى الحكومات، ومن المجتمع المدني والمجتمعات الشعبية إلى القطاع الخاص؛ أو بين الدول وبعضها بعضًا، لا سيما مع اتساع نطاق الترابط والاعتمادية المتبادلة التي دللت على أن أي دولة لم يعد بمقدورها وحدها أن تتعافى، فقد أظهرت الجائحة أن الحدود الوطنية لا تكفل حماية كافية من بعض الكوارث، انطلاقًا من عمق الروابط بين النظم الاقتصادية، وصحة الإنسان، والرفاهة العالمية.

وأخيرًا يتصل رابعها بتعزيز التنمية المستدامة

- يقع هذا الأمر في دائرة الجيل الثالث (التضامن والحقوق الجماعية) انطلاقًا من أن الجائحة قد كشفت عن نماذج تنموية غير متوازنة، لم تضع في اعتبارها الطبيعة والبعد البيئي. وعليه، بات العالم في حاجةٍ إلى تنميةٍ مستدامة للناس وكوكب الأرض؛ لذا، فإن حقوق الإنسان وخطة عام 2030 واتفاقية باريس؛ كلها مرتكزات جديرة بأن تكون أركانًا أساسية في التعافي لعالم أفضل بعد كورونا.

ختامًا، يتضح أن بناء عالم أفضل ما بعد كورونا يتطلب رؤية عامة وشاملة لحقوق الإنسان توفر ضمانة حقيقية وأرضية قوية تتيح لكل إنسان العيش بشكل أفضل وأنسب. وفي هذا السياق، قد توفر رسالة اليوم العالمي لحقوق الإنسان هذا العام الدافع لجعل هذه الرؤية الشاملة لصيقة بجهود التعافي في إطار بناء عالم ما بعد كورونا. وارتباطًا بذلك، تجدر الإشارة إلى أن الدولة المصرية تتبنى رؤية شاملة لحقوق الإنسان تضع في اعتبارها الأجيال الثلاثة، وتنتهج في سبيل ذلك استراتيجية شاملة وخطة تنمية مستدامة تضع في اعتبارها حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، وتراعي كذلك الأبعاد البيئية. ويمثل تعامل الدولة المصرية مع جائحة كورونا بل والحد من تداعياتها السلبية والضارة مجرد دليل أو نموذج وحيد على الإستراتيجية الشاملة التي تتبناها الدولة المصرية تجاه حقوق الإنسان.

جائحة كورونا
وإعادة تشكيل الحقّ في الصحة

آلاء نصار

باحثة ببرنامج السياسات العامة

أبرزت جائحة كورونا (كوفيد91-) أن من الصعب اختصار تعريف «الحق في الصحة» في الحصول على الرعاية الصحية وبناء المستشفيات فقط، فالحقّ في الصحة يمتد لما هو أبعد من ذلك. فقد كشفت الأزمة الغطاء عن العديد من التجاوزات والثغرات في الأنظمة الصحية، والتي تتطلب حلولاً فورية وجذرية؛ من أجل بدء التعافي الكامل من هذه الكارثة الصحية، وإعادة بناء مفهوم الحق في الصحة..

وفقًا للجنة المعنية بالحقوق الاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، يشمل الحق في الصحة مجموعة كبيرة من العوامل، التي تساعد الأفراد على التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، حيث تُعد هذه العوامل بمثابة المقومات الأساسية للصحة، وهي: الحصول على الغذاء الآمن، وتوفر مياه الشرب الآمنة ومرافق الصرف الصحي الملائمة، والحصول على التغذية الكافية والمسكن الملائم، الحصول على التوعية والمعلومات المرتبطة بالصحة، وتوفر الظروف الصحية للعمل والبيئة، والمساواة بين الجنسين.

الحق في الصحة.. المبادئ والعناصر

يتضمن الحقّ في الصحة عددًا من الركائز الأساسية التي يمكن من خلالها تعزيز وتحسين صحة الأفراد وحمايتهم خلال أي أزمات أو طوارئ صحية؛ ويأتي في مقدمة تلك الركائز مبدأ عدم التمييز؛ حيث يجب أن تكفل البلدان حماية الحق في الصحة دون أي نوع من أنواع التمييز بسبب السن أو النوع أو المستوى الاجتماعي أو الإعاقة، مع التصدي لأي ممارسات تمييزية قد تحدّ من تحقيق الحق في الصحة. أما المبدأ الثاني، فهو المشاركة في كيفية اتخاذ القرارات حول القضايا الصحية، لا سيما القرارات الحكومية التي يكون لها تأثير مباشر على الحق في الصحة. على سبيل المثال اتخاذ قرارات الإغلاق وإعادة الفتح وتطبيق الحجر الصحي على بعض المدن التي تم اتخاذها بعد إعلان جائحة (كوفيد-19). ولضمان التزام الحكومات بمعايير تحقيق الحق في الصحة، يأتي مبدأ المُساءلة كركيزة أساسية لهذا الحق عبر وضع آليات مناسبة وفعالة لمراقبة ورصد الأداء، مع ضمان وجود آليات لتلقي شكاوى الأفراد في حال شعورهم بأن حقوقهم في الصحة تم انتهاكها.

ويجب أن يشمل الحق في الصحة أربعة عناصر أساسية وضعتها منظمة الصحة العالمية؛ لتمكين الدول من حماية وتحقيق الحق في الصحة خلال الأزمات والكوارث الصحية، وهي:

- **التوافر:** ضرورة توفير القدر الكافي من المرافق الصحية المجهزة والرعاية الصحية والخدمات ومياه الشرب الآمنة ومرافق الصرف الصحي والبرامج الصحية التي توائم الوضع الصحي الحالي في البلدان.
- **سهولة الوصول:** استفادة الجميع من فرص الوصول إلى المرافق والخدمات والمعلومات الصحية، مع القدرة على تحمل التكاليف والنفقات اللازمة للوصول لخدمات الرعاية الصحية، وخاصة الفئات الأضعف من السكان، مثل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال.
- **القبول:** احترام جميع المرافق الصحية للأخلاق الطبية، وأن تكون مناسبة ثقافيًا؛ أي أن تحترم ثقافة الأفراد والأقليات والمجتمعات، وأن تراعي متطلبات الجنسين، وكذلك أن تكون مصممة لاحترام السرية وتحسين الحالة الصحية للأفراد.
- **الجودة:** أن تكون المرافق والسلع والخدمات الصحية مناسبة علميًا وطبيًا وذات نوعية جيدة، بجانب توفير أطقم طبية وصحية مدربة بشكل جيد، وأن يتم أيضًا توفير الأدوية والمستلزمات الطبية المعتمدة وغير منتهية الصلاحية.

تعزيز الحقّ في الصحة

قد تتأثر الأنظمة الصحية بالعديد من العوامل والمؤثرات التي تخرج عن السيطرة المباشرة للدول. ويُشير الحق في الصحة إلى أحقية الفرد في التمتع بمجموعة متنوعة من الخدمات والمرافق الصحية اللازمة لإعمال هذا الحق، لا سيما في الأزمات الصحية الطارئة مثل ما حدث في جائحة (كوفيد-19). فلا يمكن أن تبرر أي دولة تحدياتها في تحقيق الحق في الصحة بندرة الموارد؛ بل يجب على الدول أن تكفل حقوق المواطنين في الصحة من خلال بذل كل الجهود الممكنة في حدود الموارد المتاحة، واتخاذ خطوات فورية بغض النظر عن أي قيود. ويقع على الدول أيضًا التزام بإقرار ووضع تشريعات وخطط عمل محددة؛ لتحقيق الوصول الشامل لهذا الحق. كما ينبغي أن تكفل الدول الحد الأدنى من الوصول إلى الركائز الأساسية للحق في الصحة، مثل توفير خدمات الطب الوقائي، والأمومة والطفولة، والأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية.

وكما هو الحال مع حقوق الإنسان الأخرى؛ فإن الحق في الصحة هو حق أساسي تحميه الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وهو ما يتطلب اهتمامًا محددًا بكافة الأفراد والمجموعات، لا سيما الفئات الأضعف من المجتمع، لذا ينبغي أن تعتمد الدول، بعد جائحة (كوفيد-19)، على المزيد من التدابير الإيجابية لضمان عدم التمييز بين أفراد المجتمع أو فئات بعينها، والتي تعرضت لعدد من الانتهاكات خلال الجائحة، وهو ما يمكن إبرازه على النحو التالي:

المرأة

تُشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنه ومنذ بدء أزمة (كوفيد-19)، هناك زيادة كبيرة في كل أنواع العنف، الذي يُمارَس ضد النساء والفتيات، خاصة العنف المنزلي. ووصفت الأمم المتحدة هذا العنف المتزايد، بأنه «جائحة الظل» الموازية لجائحة (كوفيد-19). كما تسببت هذه الأزمة في إعاقة حصول المرأة على خدمات تنظيم الأسرة وخدمات رعاية الصحة الإنجابية، بسبب اكتظاظ الخدمات الصحية لمواجهة الجائحة، كما تعرضت السيدات الحوامل لخطر الإصابة بالعدوى، فهنّ الأكثر عرضة للتواصل مع الخدمات الصحية للحصول على رعاية ما قبل الولادة والولادة. لذا، أصبح من الضروري أن تسن الدول قوانين وسياسات تكفل عدم التمييز، والإنصاف في الحق في الصحة للمرأة، وخصوصًا خدمات رعاية الأمومة، مع توفير تدابير أخرى مخصصة لها لحمايتها من العنف، وهو ما يشمل تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية على سرعة اكتشاف وإدارة

العواقب الصحية للعنف ضد المرأة، وتوفير المزيد من ملاجئ العنف المنزلي، وخطوط لمساعدة الضحايا.

ذوو الاحتياجات الخاصة

عادة ما يتعرض الأفراد ذوو الاحتياجات الخاصة لعدد من التحديات والصعوبات التي تُقيّد تمتعهم بحقهم في الصحة. على سبيل المثال، صعوبة الوصول لخدمات الرعاية الصحية، أو الوصول إليها بتكلفة مرتفعة لا يمكن تحملها. فقد ازدادت تلك التحديات خلال جائحة (كوفيد-19)؛ نظرًا لما تم فرضه من تدابير لإغلاق العديد من المدن وفرض الحجر الصحي، وبالتالي حدث انخفاض أو حتى فقدان للدعم الاجتماعي والمالي لهم من قبل المؤسسات التي اعتادت تقديم الدعم لهم. ومن هذا المنطلق، يجب أن تعيد الدول النظر في كافة القرارات والسياسات التي يتم اتخاذها خلال الأزمات والكوارث الصحية، آخذين في عين الاعتبار ضرورة توفير أعلى مستوى من الخدمات الطبية والصحية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة دون أي تمييز. ومن ضمن التدابير التي يجب أن توفرها الدول ما بعد جائحة (كوفيد-19)، لكفالة حصول ذوي الاحتياجات الخاصة على الحق في الصحة، ما يلي:

- توفير الخدمات والمراكز الصحية في أقرب مكان للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، سواء في القرى أو المدن.
- تزويد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ببرامج صحية مجانية أو منخفضة التكلفة بما يعادل في نطاقها ونوعيتها ومعاييرها تلك المتوفرة لباقي الأفراد.
- تدريب المهنيين الصحيين، ووضع معايير أخلاقية للرعاية الصحية، مع ضمان تقديم نفس مستوى الخدمة المقدم للآخرين.

المهاجرون

حددت معظم الدول التزاماتها الصحية نحو المهاجرين في مفهومي «الرعاية الصحية الجوهرية» أو «الرعاية الصحية الطارئة»، ونظرًا لأن مضمون هذه المفاهيم قد يختلف من بلد لآخر فإن تفسيرها غالبًا ما يتم من خلال موظفي الرعاية الصحية في الدول؛ ما قد يعرض المهاجرين للممارسات والقوانين التمييزية. فقد تسببت بعض العوامل، مثل اللغة والاختلافات الثقافية والحالة القانونية، في صعوبة حصول المهاجرين على المعلومات اللازمة عن جائحة (كوفيد-19)، وخدمات الرعاية الصحية المتاحة، لأنه في كثير من الأحيان قد لا يستطيع المهاجر تحمل تكاليف التأمين الصحي، وبالتالي لا يحصل على الخدمات الطبية والوقائية، ويصبح أكثر عُرضة للخطر. لذا، يجب تفعيل كافة الاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق المهاجرين، مثل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين، من أجل توفير حماية أكبر لحقوق المهاجرين في الصحة وأفراد أسرهم، لا سيما خلال الأزمات الصحية، مع ضمان حصولهم على الرعاية الطبية الطارئة بغض النظر عن أي وضع قانوني متعلق بالإقامة أو العمل، وإزالة أي قيود قد تعوق حصول المهاجرين على الخدمات الصحية أو العلاجية أو الوقائية.

الجهود المصرية لتعزيز الحق في الصحة

الحق في الصحة هو أحد الحقوق الأصيلة التي يكفلها الدستور المصري، حيث تنص «المادة 18» منه على أن «لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة، ووفقًا لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها، والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل»، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ثلاثة في المائة من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًّا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، مع العمل على إقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كافة الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاؤهم منها طبقًا لمعدلات دخولهم، وتجريم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ، أو الخطر على الحياة.

من هذا المنطلق، يحظى قطاع الصحة في مصر باهتمام وعناية متزايدين؛ لكونه من المجالات الرئيسية للتنمية البشرية بشكل خاص وللمسار التنموي للبلاد بشكل عام، فضلًا عما يمثله الانتفاع بخدمات صحية متطورة من تكريس للمبادئ والحقوق الأساسية للإنسان. وفي هذا السياق، فقد ساهمت الإجراءات الإصلاحية والخطط الاستراتيجية في وضع إطار شامل للتعامل مع الحق في الصحة، بما فيها الأمن الغذائي، من خلال زيادة الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي، مع العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية، بجانب تطوير التكنولوجيا الزراعية، إضافةً إلى إنشاء تجمعات للصناعات الزراعية، وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.. وغيرها. إضافة إلى توفير مياه الشرب النظيفة والآمنة، حيث نفذت الحكومة 1131 مشروعًا خلال 6 سنوات بتكلفة 124 مليار. وخلال عام 2020/2019 تم تنفيذ 37 مشروعًا في مياه الشرب، وخلال عام 2021/2020 يُستهدف تنفيذ 45 مشروعًا لمياه الشرب.

أما عن إصلاح المنظومة الصحية ما قبل حدوث الجائحة، فقد ساهم في تعزيز الحق في الصحة بشكل أفضل خلال أزمة (كوفيد-19)؛ حيث تم البدء في تطبيق نظام التأمين

الصحي الشامل، في مارس 2019، والذي يعد بمثابة نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر لكل المواطنين؛ بما يكفل الحماية المالية للفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع. ليس هذا فحسب، فقد أُطلقت أيضًا خلال عام 2018 مبادرة 100 مليون صحة، التي تعد بمثابة المظلة التي تفرع منها العديد من المبادرات الصحية، وقد تم خلالها رصد وحصر وتقديم الرعاية الصحية للمصريين وغير المصريين، المصابين بالأمراض السارية (فيروس سي)، والأمراض غير السارية (الضغط، السكري، السمنة، سوء التغذية للأطفال)، ووصل عدد من تم فحصهم خلالها حوالي 74 مليون مواطن مصري، وما يزيد على 70 ألفًا من الأجانب واللاجئين وملتمسي اللجوء.

ومنذ ظهور أولى حالات الإصابة بكورونا في الصين، اتخذت الدولة المصرية العديد من الإجراءات للحد من آثاره السلبية على كافة القطاعات، لا سيما تأثيراته المباشرة على القطاع الصحي، وكذلك لضمان حصول كل المصريين على حقهم في الصحة عبر توفير أفضل الخدمات الصحية والوقائية وفقًا للموارد المتاحة. وقد تطورت الإجراءات المُتخذة تدريجيًا مع زيادة المعلومات المتوفرة عن الفيروس، وكذا مع تراكم الخبرات المكتسبة حول طرق التعامل معه. ففي مارس 2020 أصدر المهندس مصطفى مدبولي -رئيس مجلس الوزراء- عدة قرارات استثنائية لمواجهة الجائحة كتعليق الدراسة، وفرض حظر تجوال في المساء، وتخفيض حجم العمالة بنسبة 50%، كما تم تخصيص خط ساخن لاستقبال المكالمات بشأن إصابات كورونا، مع زيادة العدد الخاص بمستشفيات العزل. كما أعلنت هالة زايد -وزيرة الصحة- في أبريل 2020 إطلاق (1000 عيادة متنقلة) بمواقع المشروعات القومية العملاقة والمناطق الصناعية، لتقديم الخدمة الطبية لجميع العاملين بهذه المشروعات، بالإضافة إلى القيام بعمليات التطهير والتعقيم لهذه المواقع؛ وعندما اتجهت الدولة إلى التوسع في العزل المنزلي للمصابين عملت على توفير بروتوكول العلاج لهم.

ولضمان توفير كافة أشكال الحماية للمرأة المصرية من تداعيات جائحة (كوفيد-19)، اتخذت الحكومة المصرية عددًا من السياسات والإجراءات، من بينها قرار رئيس مجلس الوزراء (رقم 719 لسنة 2020)، والذي يتضمن تخفيض عدد العاملين والعاملات في المصالح والهيئات الحكومية كإجراء احترازي، ومنح الموظفة الحامل أو التي ترعى طفلًا أو أكثر يقل عمره عن اثنتي عشرة سنة ميلادية أو طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة إجازة استثنائية طوال مدة سريان هذا القرار. كما عملت وزارة الصحة والسكان المصرية على تسهيل وصول المرأة لخدمات الصحية الإنجابية، حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات لصرف أدوية الأمراض المزمنة وألبان الأطفال ووسائل تنظيم الأسرة، بما يغطي احتياجات الأسرة المصرية خلال فترة الجائحة. ومن ناحية أخرى، اعتمدت اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان القرار المصري غير المسبوق حول «حماية حقوق المرأة والفتاة من تداعيات جائحة كورونا المستجد»، إذ انضم لقائمة رعاة القرار 19 دولة عربية و60 دولة حول العالم.

أما فيما يتعلق بمستقبل الحق في الصحة في مصر ما بعد جائحة (كوفيد-19)، فبالتأكيد سيتم إعادة ترتيب خريطة الرعاية الصحية بما يعطي الأولوية لعناصر محددة، حيث من المتوقع أن يزداد الاهتمام بطب الأسرة، وطب الوبائيات، وحماية العاملين بالخدمات الطبية، والاعتماد على التقنيات المتقدمة والرعاية الصحية عن بعد، وذلك بهدف ضمان الاستعداد الأفضل للتعامل مع أي أزمات أو طوارئ صحية مُقبلة، وضمان تحقيق الحق في الصحة.

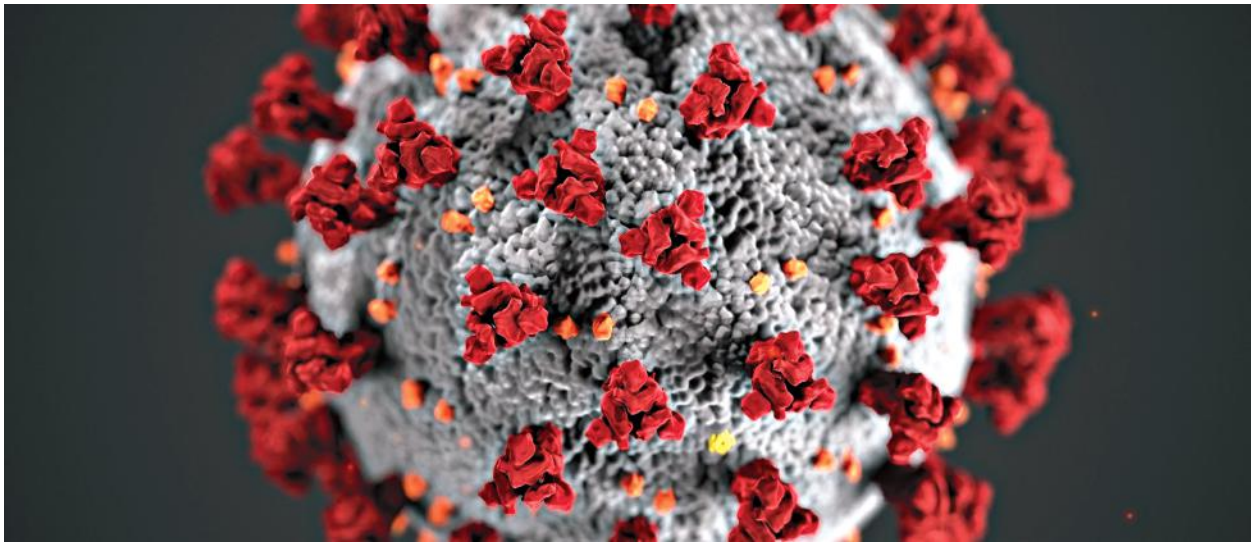

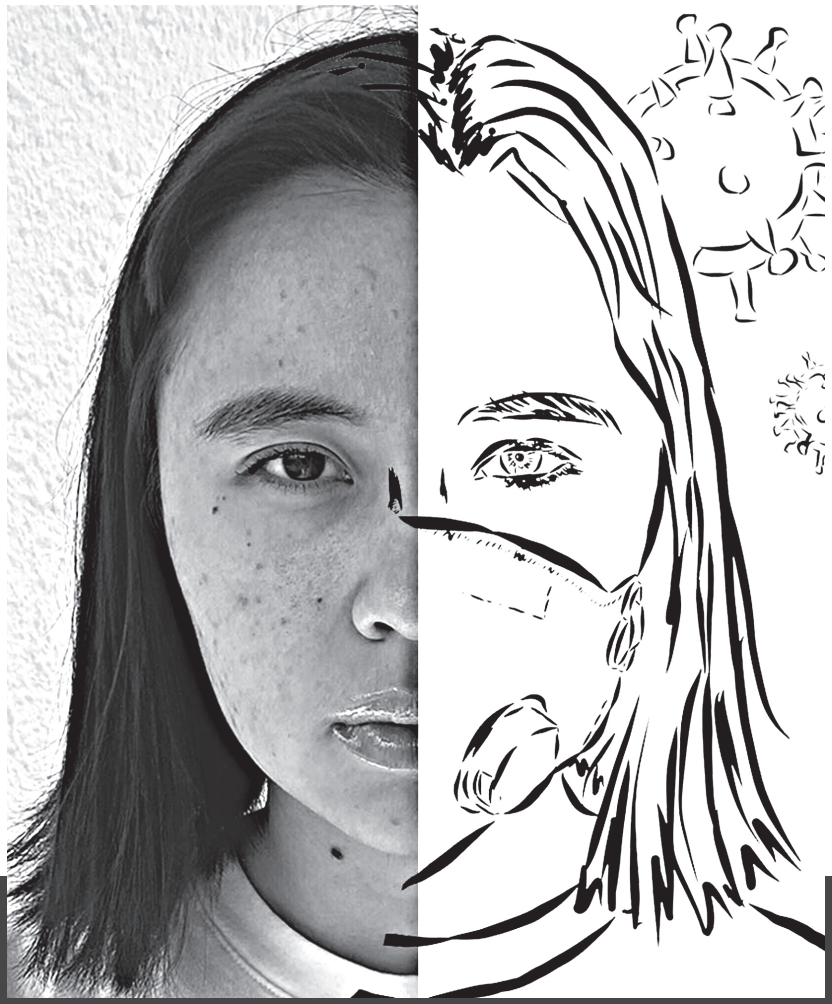

مناهضة التمييز والعنصرية

كإطار إنساني لعالم ما بعد كورونا

بلال منظور

باحث ببرنامج العلاقات الدولية

على مر الحقب والأزمنة التي ضربت فيها الأوبئة المجتمعات البشرية، تم الكشف عن الأثر العميق لتلك الأمراض على البنى الاجتماعية ونمط الأنشطة والتفاعلات بين الأفراد، فيأتي الوباء مصحوبًا بتأثير سياسي على الترتيب المجتمعي ودافعًا لإعادة تشكيله مرة أخرى وفق الوضع الجديد الناتج عن ظهور قضايا ومشكلات وأزمات لم تكن على السطح من قبل. هذا فضلًا عن استحداث أنماط جديدة للاستجابة الإنسانية لمكافحة الأوبئة تُلقي بظلالها على كافة المجالات.

في هذا الإطار، جاء اليوم العالمي لحقوق الإنسان هذا العام 2020 مخاطبًا القضايا الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) على المجتمعات والدول، مؤكدًا أن الالتزام بحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تمثل الضمان الأساسي للتصدي للمشكلات التي تسبب انتشار الفيروس في تفشيها، والدفع بجهود إعادة البناء والتعافي مرة أخرى.

يناقش هذا المقال إحدى القضايا التاريخية المرتبطة بالأوبئة، والمتعلقة بالتمييز والعنصرية، وأثر تلك القضية المتبادل Reciprocal بوباء كورونا، من حيث زيادة التداعيات السلبية للوباء نتيجة العنصرية، وفي الوقت نفسه تعميق جائحة كورونا من حدة التمييز والعنصرية، انطلاقًا من أن حقوق المساواة وعدم التمييز يمثلان إطارًا إنسانيًا رئيسيًا للتعامل في عالم ما بعد كورونا.

العنصرية والأوبئة.. أثر متبادل

عمّق وباء كورونا من حدة التمييز والعنصرية ضد الآخر داخل نفس المجتمع أو حتى فيما بين المجتمعات؛ من حيث افتقارها إلى معايير لحماية حقوق الإنسان لدى الجماعات المهمشة والأقليات، وتغاضي نظام حقوق الإنسان العالمي عن التحديات الهيكلية الراسخة. فقد تسبب وباء كورونا في جعل مجتمعات عديدة عرضة للتداعيات السلبية. فقد شهدت المجتمعات تاريخيًا مثل تلك الممارسات العنصرية؛ فإبان تفشي وباء الحمى الصفراء والملاريا، وضع الوباء أساس العلاقة الاجتماعية والعنصرية بين البيض والسود في الولايات المتحدة، إذ تم ترويج أفكار عن أن السود هم من جلبوا المرض، مما أجج العنصرية البيضاء ضدهم. علاوة على ذلك، فقد اقترن مرض الزهري بالعار الاجتماعي، وغالبًا ما تم اتهام «الآخر» بأنه المتسبب في تفشيه، وقد تم إلحاقه في بعض الأوقات بالصين والخوف مما هو «صيني»، أو الخوف من الآخر المتمثل في العالم الجديد، مما دفع الفيلسوف الفرنسي «مونتسكيو» إلى اعتبار أن جشع الاستعمار في الاستيلاء على مناجم الذهب حديثة الاستكشاف بأمريكا اللاتينية كان العامل الرئيسي في جلب المرض إلى الأراضي الأوروبية. في حين كان مرض الجذام في أوروبا، خلال القرنين الثاني والثالث عشر، بمثابة اتهام سياسي بالخيانة في ظل النزاعات السياسية التي كانت قائمة حينذاك، وجاء على إثره اتباع إجراءات الإقصاء الاجتماعي لفئات مثل اليهود، فيما عُرف بـ«المطاردة الكبرى».

ترسيخ كورونا لمزيد من العنصرية: يشير وباء فيروس كورونا إلى استمرار نهج التمييز والعنصرية، حتى وإن اتخذ أبعادًا وأشكالًا مستجدة ناتجة عن تغيّر الأوضاع، كما تسبب الوباء في جعل مجتمعات عديدة عرضة Vulnerable للتداعيات السلبية والعنصرية. فقد تم تسجيل حالات متسعة النطاق لممارسات عنصرية ضد الآسيويين بشكل عام، والصينيين بشكل خاص في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، انطلاقًا من الرواية القائمة على اعتبارهم أساس انتشار الوباء. كما أفادت تقارير صادرة عن رؤساء مكاتب اليونيسكو في عدد من الدول الأوروبية بإيطاليا وإسبانيا واليونان والدنمارك وهولندا عن سلوكيات وحوادث عنصرية ضد أفراد من أصول آسيوية، ظهرت في شكل اعتداءات لفظية في الأماكن العامة، وتنامٍ ملحوظ لحملات تشويه السمعة على وسائل التواصل الاجتماعي ومقاطعة الأنشطة التجارية لتلك الفئات، فضلًا عن تعرضهم لصعوبات ومضايقات في الوصول للمؤسسات التعليمية والمنح بتلك الدول.

كما انتقلت الممارسات العنصرية أيضًا إلى تجمعات غير آسيوية حين تم رصد وتسجيل مضايقات ضد المجتمعات الإيطالية المقيمة في شمال إسبانيا بناء على ادعاءات بأن الإيطاليين كانوا أول من تمت إصابتهم بالفيروس في أوروبا، فضلًا عن تسجيل المملكة المتحدة حالات عنصرية ضد الأقليات الإثنية المقيمة على أراضيها. وشهدت الهند حالات من العنصرية ضد سكان المناطق الشمالية الشرقية من ذوي الأصول الصينية والقاطنين بمدينة دلهي، حيث تم وصفهم وتسميتهم في الأماكن العامة بلفظة «كورونا»، إضافة إلى وجود مظاهر للعنصرية ضد المسلمين الذين يمثلون الأقلية الأكبر بالبلاد، وارتبطت تلك الممارسات بادعاءات تفشي الوباء وربطها بعقد الحركة التبشيرية الإسلامية لسلسلة اجتماعات في شهر مارس 2020.

وكنتيجة لانتشار معلومات بشأن التفشي السريع للفيروس، اتخذت الممارسات العنصرية شكلًا جديدًا بشأن وباء كورونا تجاه المصابين بالفيروس أو حتى المخالطين لهم، وليس الاقتصار على فئة المتسببين في نشر الوباء. ففي إسبانيا، اتسع نطاق التمييز والتنمر في غضون أسابيع، فقد تم على إثره توجيه تهديدات للعاملين في الرعاية الصحية وموظفي المحال التجارية لكونهم أكثر عرضة للإصابة بالفيروس في أماكن عملهم؛ فقد تم منع العاملين في الرعاية الصحية من العودة إلى منازلهم نتيجة تعرضهم لحالات تمييز وتنمر من قبل جيرانهم، إضافةً إلى تزايد الهجمات التمييزية والوصم بالعار للأفراد المشردين نتيجة عدم امتثالهم لإجراءات الإغلاق والتدابير الوقائية اللازمة.

ولم يقتصر الأمر على المجتمعات، ولكنه انصرف إلى القادة السياسيين، إذ اتهم الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» الصين في خطاباته زاعمًا بأنها المسئولة عن انتشار الوباء، وواصفًا كورونا بأنه «فيروس صيني»، كما جاءت الانتقادات الأمريكية وسط عدد من المآخذ من قبل حكومات بشأن طريقة ومنهجية تعامل منظمة الصحة العالمية وأسلوب تعاملها وردها على انتشار الفيروس وثقتها الشديدة في الحكومة الصينية. ففي اليابان، أشار «تارو أسو»، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية السابق، إلى أن بعض الأشخاص بدأوا يشيرون إلى منظمة الصحة العالمية باسم «منظمة الصحة الصينية» بسبب ما وصفته بعلاقاتها الوثيقة مع بكين.

الهياكل الاجتماعية للعنصرية تُفاقم تأثير الوباء: على الجانب الآخر من التأثير المتبادل، كانت المجتمعات المهمشة هي الأكثر عرضة لتفشي الوباء بين أوساطها من حيث تعميق الممارسات العنصرية والتمييزية

للتداعيات السلبية على تلك المجتمعات. علاوةً على ذلك، أدت العنصرية والتمييز إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة وما يتعلق بالوصول للخدمات، ما أثر على بعض الفئات بشكل غير متناسب. إذ أفادت التقارير بأن الأقليات العرقية واللاجئين تُعد من أكثر الفئات التي وقعت عليها التداعيات السلبية لوباء كورونا، نتيجة فرض مزيد من القيود على أنشطتهم الاقتصادية والتجارية وصعوبة وصولهم لخدمات التعليم والصحة. هذا بالإضافة إلى تردي ظروف الاحتجاز وإغلاق الحدود أمام الوافدين من دول أجنبية، وافتقار اللاجئين والمشردين إلى أماكن للإقامة والمساكن، ما جعلهم من الأكثر عرضة للوباء.

ففي الولايات المتحدة، كان الأفراد من ذوي الأصول الإفريقية هم الأكثر عرضة للوباء مقارنة بباقي السكان. ففي الولايات الست عشرة التي تقيم بها أكثرية من الأفروأمريكان تجاوزت نسب الوفيات بين السود عن الأفراد من ذوي البشرة البيضاء بحوالي 25%. كما كشفت دراسة أخرى أن ولاية «ديترويت» الأمريكية التي تعد من بين أكثر 20 مدينة في الولايات المتحدة بها أكبر عدد من المشردين معظمهم من ذوي البشرة السوداء، ظهرت بينهم أعلى معدلات إصابة ووفيات، إذ يوفر التشرد والفقر والبشرة السوداء البيئة الأكثر عرضة لعواقب فيروس كورونا. كما أن مدينة كارولينا الشمالية التي يأتي 28% من سكانها من أصول إفريقية، تجاوزت الوفيات بين السود فيها حاجز الـ55% ضمن وفيات المدينة ككل. وفي شيكاجو، 72% من وفيات الولاية من السود في حين أن نسبتهم من السكان لا تتجاوز 35%. ويأتي ذلك نتيجة عدم تمكن السود وذوي الأصول اللاتينية من الحصول على التأمين الصحي مقارنة بذوي البشرة البيضاء، كما كشفت بعض الدراسات الاستقصائية الأمريكية أن الأطقم الطبية كانت أقل تواصلًا مع المرضى غير البيض مقارنة بالبيض.

وفي هذا السياق، تُشير تلك المؤشرات إلى أن الفئات المهمشة والأقليات والمضطهدين نتيجة ممارسات عنصرية كانوا هم الأكثر عرضة للتحديات والمصاعب الاقتصادية. ففي جنوب إفريقيا، جاءت توقعات بأن الإغلاق العام سيؤدي إلى خسارة 45% من دخل 10% من الأسر الأكثر فقرًا بين السود. كما أن عدم المساواة البيئية المتمثلة في سكان الأقليات العرقية بالولايات المتحدة وأوروبا بالقرب من المحارق ومواقع النفايات والمصانع وانخفاض معدلات جودة الهواء كان له الأثر البليغ في مدى قابلية تلك الفئات للتعرض لحالات الالتهاب الرئوي والانتكاسات الصحية الناتجة عن الإصابة بالفيروس. فضلًا عن تعرض مخيمات اللاجئين بالاتحاد الأوروبي لمعاناة وانتشار كبير للفيروس بين أوساطهم، نتيجة للتكدس ومحدودية الخدمات المقدمة إليهم.

تعزيز تحركات مناهضة التمييز والعنصرية

يمكن الكشف عن أن حقوق الإنسان تمر بمراحل مرتبطة بالحصول عليها وضمان فعاليتها. فإذا كنا نتحدث عن حقوق يتم التمتع بها وفق القانون الطبيعي سلفًا، أو من خلال العمل السياسي والسعي والكفاح نحو المطالبة بها، أصبحت حقوق الإنسان الآن إطارًا رئيسيًا لأهداف التنمية المستدامة؛ وذلك لأن غياب هذا الإطار لن يؤتي ثمار التنمية المرجوة.

بناء على تلك الرؤية، جاء اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2020 مؤكدًا على ضرورة وضع حقوق الإنسان كمرجع لمرحلة إعادة البناء في عالم ما بعد كورونا. من هنا جاء الاهتمام بحقوق الإنسان في مجابهة العنصرية والتمييز الناتجين عن انتشار الجائحة، والمتسببين أيضًا في تفاقم أوضاع فئات محددة وفق البنى الهيكلية المترسخة التي تعمل بها العنصرية في المجتمعات.

ففي أوروبا، اضطلعت اللجنة التوجيهية للتنوع والشمول ومناهضة التمييز Steering Committee on Anti-discrimination, Diversity and Inclusion بالمجلس الأوروبي بالنهوض بمهام الشراكة بين الحكومات لتعزيز المساواة وبناء مجتمعات أكثر شمولًا، والحماية من التمييز ومناهضة خطابات الكراهية. إذ أقبل عدد من الدول الأوروبية على اتخاذ إجراءات حمائية لمنع التداعيات السلبية الناتجة عن التمييز والعنصرية. وفي بولندا، تم إطلاق حزمة إجراءات تسمح للأجانب بالحصول على رقم تأمين اجتماعي والوفاء باحتياجاتهم من الأدوية وتلقيهم الخدمات التي تقدمها الدولة، كما ضمنت البرتغال لجميع المهاجرين وطالبي اللجوء والمقيمين بشكل مؤقت نفس حقوق المواطنين البرتغاليين في الوصول للحماية الاجتماعية وإعانات البطالة والرعاية الصحية، فضلًا عن ترجمة المعلومات الخاصة بفيروس (كوفيد-19) إلى لغات الأقليات والمهاجرين في إيطاليا وجورجيا وألمانيا والنرويج.

في هذا السياق، تعاملت الدولة المصرية خلال إدارتها لأزمة وباء (كوفيد-19) بشكل عام بناء على هذا الإطار الإنساني الذي تم الاعتراف به دوليًا إبان اليوم العالمي لحقوق الإنسان، إذ وضعت في الاعتبار أهمية تعزيز المساواة، والحد من التمييز، ومواجهة حوادث التنمر عبر حزم من القرارات وقفت الدولة على تطبيقها بشكل جاد. فقد احتلت مصر المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا من حيث عدد الإجراءات المتخذة لدعم المرأة في مواجهة فيروس كورونا، وفقًا للتقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشأن الإجراءات التي اتخذتها دول العالم لمساندة المرأة خلال الجائحة.

كما انتهت حملات التوعية في المدارس تحت شعار «أنا ضد التنمر» بالتضافر بين الحكومة المصرية والمجلس القومي للطفولة والأمومة ووزارة التربية والتعليم ودعم الاتحاد الأوروبي، إلى إقرار وتفعيل قانون لتجريم التنمر ومعاقبة مرتكبيه في أغسطس 2020، هذا بالإضافة إلى إطلاق حملات مثل «أوقفوا التنمر.. كورونا مش جريمة» لنفي وصمة العار عن المصابين بكورونا عبر نشر المعلومات الحقيقية والدقيقة عن الفيروس. كما رفض الأزهر الشريف جميع مظاهر التنمر والسخرية من المصابين بفيروس كورونا، مؤكدًا على وحدة الجنس البشري، وأن جميع المصابين هم جزء لا ينفصل عن النسيج المجتمعي ككل، ويحتم الواجب الدعم والتعاون المتبادل وضمان الحقوق الاجتماعية لكل الأفراد.

علاوةً على ذلك، قدمت مصر الخدمات الصحية للاجئين بدون تمييز أو تفرقة، إذ أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين امتثال مصر لمعايير التعامل العادل وفق المساواة للاجئين، كما جاءت المبادرات الصحية مثل حملة «100 مليون صحة» ومبادرة اكتشاف وعلاج فيروس سي وحملة مكافحة شلل الأطفال وحملات الكشف عن أمراض السمنة والتقزم لتشمل اللاجئين وطالبي اللجوء المقيمين بمصر. كما نوهت بعثة منظمة الصحة العالمية بالقاهرة بتعامل الحكومة المصرية على قدم المساواة مع اللاجئين واعتبارهم جزءًا أصيلًا من المجتمع المصري؛ وذلك من حيث إتاحة وتوفير الخدمات الصحية وتقديم العلاج بشكل مجاني.

وفي إطار العمل التطوعي، تقدم عدد من السيدات في إطار إكرام موتى كورونا بالتطوع للمساعدة في إجراءات تغسيل الموتى دون خوف من المرض أو العدوى، وذلك عبر إطلاق منصة إلكترونية تقوم بتقديم خدمات تغسيل وتكفين الموتى باسم «إكرام ميت». وللحد من ارتفاع أسعار الخدمات الطبية، وفرت مؤسسات المجتمع المدني، اعتمادًا على التبرعات، قوافل من الأطباء المتخصصين والمتطوعين لدعم مصابي فيروس كورونا عبر تقديم استشارات فورية على مواقع التواصل الاجتماعي للمرضى أثناء فترات العزل المنزلي، فضلًا عن تقديم الدعم للمستشفيات الحكومية وتزويدها بأجهزة التنفس الصناعي.

كما أطلقت الحكومة المصرية بالمشاركة مع القطاع الخاص والأفراد، في إطار مخاطبة الفئات الأكثر تضررًا من أزمة فيروس كورونا، مبادرة «أهالينا» لدعم تلك الفئات اقتصاديًا، ودعم العمالة غير المنتظمة من خلال تقديم لإعانات وعلاوات شهرية، إذ أدى فيروس كورونا وإجراءات الإغلاق العام إلى تضرر فئة العمالة غير المنتظمة، والتي ظهرت على السطح على نطاق ملحوظ، ما دفع الحكومة للاستجابة السريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية عن تلك المجموعات، وإطلاق دار الإفتاء المصرية لحملة «كأني اعتمرت» لجمع أموال التي كانت مخصصة لأداء العمرة بهدف تخصيصها لدعم المتضررين اقتصاديًا من التداعيات السلبية لفيروس كورونا.

ختامًا، جاء اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2020 استجابة للحاجة والضرورة الإنسانية الملحة إلى التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي شهدت النصيب الأكبر من الأثر والضرر الناتج عن فيروس كورونا، في الوقت الذي دفع فيه الفيروس الحكومات والدول إلى إعادة تقييم علاقتها بحقوق الإنسان، ومدى اتساقها مع مفاهيمه وتطبيقاته في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، والنظر لحقوق الإنسان باعتبارها الإطار المرجعي الذي تعمل وفقه منظومات الدول والحكومات في عالم ما بعد كورونا.

التصدي لغياب المساواة

الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد

عصام شيحة

رئيس المنظمة المصرية لحقوق الأنسان

إن تزايد اللا مساواة يعد من أخطر المشكلات التي تواجهنا في العصر الحالي، إن لم تكن أهمها على الإطلاق. فبالرغم من التقدم الاقتصادي الملحوظ في العقود القليلة الماضية؛ إلا أن الجميع لم يتمتع بالمكاسب بشكل متساوٍ أو عادل، أو حتى التمتع بالفرص ذاتها. ويمكن تعريف اللا مساواة بأنها: «حالة من عدم التكافؤ، خاصةً في المكانة والحقوق والفرص». وتُعد اللا مساواة من القضايا التي شغلت حيزًا كبيرًا في الفلسفة، ووقعت في صميم نظريات العدالة الاجتماعية؛ كما سببت جدلًا واسعًا، انطلاقًا من كونها تعني أشياء مختلفة وفقًا للسياقات المختلفة. لذا، تتعدد الأبعاد المتعلقة باللا مساواة وتظهر في عدة مجالات منها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وغيرها.

لذا، أكد اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2020 أن أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19) ازدادت سوءًا بسبب تفاقم الفقر، وزيادة التفاوتات والتمييز الهيكلي والمتجذر والفجوات الأخرى في حماية حقوق الإنسان. واستنادًا إلى ذلك، اعتبر اليوم العالمي[1] لحقوق الإنسان 2020 أن الإجراءات التي تسد هذه الفجوات والنهوض بحقوق الإنسان يضمنان التعافي الكامل، وإعادة بناء عالم أفضل يتصف بالمرونة والعدالة والاستدامة. وعليه، تحاول الورقة النظر في مسألة التصدي لغياب المساواة كمدخل رئيسي في إعادة البناء ما بعد جائحة كورونا.

التصدي لعدم المساواة

تؤكد المواثيق الدولية، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على مبدأ المساواة؛ حيث ورد فيه أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات، دون تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيًا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر. وتنقسم اللا مساواة إلى نوعين أساسيين؛ هما: اللا مساواة الأفقية التي تحدث غالبًا ثقافيًا واجتماعيًا بين جماعات محددة بسبب نوع الجنس أو الأصل العرقي أو الدين؛ بينما اللا مساواة الرأسية تحدث اقتصاديًا بين الأفراد بسبب توزيع الدخل العام أو الثروة الاقتصادية، والتي تعد من بين أبرز صور عدم المساواة كونها تساهم في تفاقم التفاوتات في الأوضاع المعيشية.

وعلى الرغم من تأكيد كل المواثيق الدولية على أهمية مبدأ المساواة وضرورة تحقيقه، إلا أن التغيرات الدولية والمحلية التي طرأت على العالم؛ أبرزها وباء كورونا المستجد (كوفيد-19) الذي تطلب إعادة النظر في خلق وتعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية لحماية الأفراد الأكثر تضررًا؛ حيث إن جائحة كورونا وإن كانت قد أصابت الجميع إلا أنها لم تصب الجميع بشكل متساوٍ، فنجد أن الفئات الأشد فقرًا وضعفًا كانت الأكثر تضررًا؛ حيث تحملت العبء الأكبر من التبعات السلبية للوباء، حيث فقدت أغلب تلك الفئات عملها ومصدر رزقها جراء ذلك الوباء، مما أدى إلى زيادة فجوة اللا مساواة في المجتمع، وتركز الثروات في أيدي قلة قليلة على حساب الفئات الأكثر حاجة، كما أدى ذلك إلى ترسيخ الأنماط القائمة للتمييز والوصم؛ ما يدعو إلى ترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحماية الفئات الأكثر عرضة للضرر.

اشتمل الدستور المصري على العديد من المواد التي تضمن تطبيق مبدأ المساواة في المجتمع؛ حيث تنص المادة الثامنة على أن: «يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير سبل التكافل الاجتماعي؛ بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون»، وتلزم المادة التاسعة منه الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز، وفيما يخص الحق في الضمان الاجتماعي؛ فقد أشار الدستور في مادته السابعة عشرة إلى أن: «تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي، ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي، الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة». كما نص الدستور في الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين على أن «يلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيًا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية، وتقليل الفوارق بين الدخول، والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر؛ وفقًا للقانون»، وفي السياق ذاته، تشير المادة الثامنة والثلاثون إلى هدف النظام الضريبي التي تحدده في تنمية موارد الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

كما حاولت الدولة المصرية التصدي لهذه التفاوتات من خلال تقديم سياسات تهدف في الأساس إلى حماية الفئات الأشد تضررًا من خلال برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية؛ كبرنامج «وعي للتنمية المجتمعية»، وبرنامج «تكافل وكرامة»، وبرنامج «سكن كريم»، وبرنامج «أطفال بلا مأوى»، وبرنامج «تنمية الطفولة المبكرة»، وبرنامج «مودة». كما قامت الدولة بالعديد من الحملات التي تهدف إلى زيادة الوعي حول الأمراض المنتشرة في المجتمع المصري، وكيفية الوقاية منها، وتوفير العلاج المناسب لها؛ وتتمثل تلك الحملات في حملة المليون صحة، ومبادرة 100 مليون صحة لعلاج الأمراض السارية، وآليات مجابهة فيروس كورونا. كما كثّفت الحكومة المصرية مجهوداتها لتحقيق التطوير والتنمية؛ وذلك لضمان توفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لكافة المواطنين، وأخصها الحق في السكن الملائم وفي الصحة الجيدة، وذلك في محاولة منها للتغلب على جميع التحديات والسلبيات التي تؤثر على حياة المواطنين المصريين وعلى حقهم في عيش حياة آمنة وكريمة؛ فقد تم تطوير العديد من المناطق العشوائية بمختلف محافظات الجمهورية، وذلك بالارتقاء بمستوى كافة الخدمات المقدمة، فيما يتعلق بتوفير شبكات واسعة وعالية الجودة من المرافق الخدمية المتعلقة بالصرف الصحي والكهرباء والمياه والتعليم وغيرها من الخدمات.

العقد الاجتماعي الجديد

على الرغم من أن الدستور المصري قد كفل في مواده السابقة كافة مقومات المساواة في المجتمع وبجميع

1- Development Strategy and Policy Analysis, Department of Economic and Social Affairs,"Concepts of Inequality", Issues No. 1. Available at: https://www.un.org/en/development/desa/policy/wess/wess_dev_issues/dsp_policy_01.pdf

أشكالها؛ إلا أن التداعيات السلبية لجائحة كورونا تدعو للنظر في وضع عقد اجتماعي جديد. ويمكن تحديد مفهوم العقد الاجتماعي بأنه اتفاق ضمني يحدد العلاقة بين الحكومة والمواطنين أو بين مجموعات مختلفة من السكان، ويعكس العقد الاجتماعي بشكل أساسي فهمًا مشتركًا لكيفية توزيع السلطة والموارد من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وينعكس هذا الفهم في أبعاد موضوعية وإجرائية؛ إذ يتعلق البعد الموضوعي بالطريقة التي يتم بها تأطير الأهداف المشتركة، مثل المساواة والإنصاف والحرية والأمن، وتحديد أولوياتها في المجتمع؛ بينما يتعلق البعد الإجرائي بالمؤسسات والإجراءات المستخدمة لتشكيل وإضفاء الشرعية على هذا الفهم المشترك. وتتمثل فعالية وأهمية العقد الاجتماعي في كيفية تكيفه مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة؛ فعندما يمر العالم بتغييرات عميقة، تتزايد التوترات وتهدد بتقويض العقد الاجتماعي القائم، وتأتي الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد؛ يشتمل

يجب إشراك المجتمع المدني كطرف أساسي وفعال في العقد الاجتماعي الجديد، كما يجب أن يقوم العقد على التفاعل بين الأطراف الثلاثة؛ لتحقيق مبدأ المساواة وضمان أن كل الأطراف يتم تمثيلها

ويعالج تلك المتغيرات الجديدة التي طرأت على الساحة.

من جانبها، يجب على الدولة لضمان مبدأ المساواة وترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تحسين السياسات المتعلقة بالتوزيع العادل للدخل، الذي يسمح بأقصى تطبيق ممكن للحقوق؛ بما يتفق مع مبادئ عدم التمييز والمساواة. فتوزيع الدخل والثروة، والديناميكية السياسية المصاحبة له، يتطلب القيام بإعادة هيكلة النظم الضريبية والأجور؛ كزيادة الحد الأدنى للأجور، بحيث يضمن عدم تركز الثروة في أيدي فئة محددة على حساب فئات أخرى. هذا بالإضافة إلى ضرورة تعزيز المساواة في الحصول على الفرص المتساوية؛ مثل الفرص في التعليم والصحة والعمل اللائق؛ وذلك من خلال التوسع في بناء المدارس والجامعات، بالإضافة إلى التوسع في إتاحة وخلق فرص عمل جديدة، مع ضرورة توفير دورات وبرامج تدريبية وتنموية للشباب؛ من أجل تحقيق تكافؤ الفرص في سوق العمل. كما يجب تعزيز الحقوق الاجتماعية؛

من خلال تبني برامج وسياسات جديدة؛ كاستحقاقات البطالة والإعانات لأصحاب الإعاقات البدنية والذهنية؛ وبالأخص الفئات الأكثر عرضة للضرر، بجانب التوسع في برامج التأمين الصحي الشامل والبرامج التي تهدف إلى تحسين المعاشات للعاملين في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بحقوق المرأة؛ وخاصةً المرأة المعيلة وسن القوانين التي تراعي ظروف عمل المرأة.

أما عن العقد الاجتماعي الجديد، فيجب أن يقوم على الاتفاق بين ثلاثة أطراف رئيسية، لا طرفين كما كان الأمر سابقًا، فبدلًا من الاقتصار على العلاقة بين الدولة والمواطن، يجب إشراك المجتمع المدني كطرف أساسي وفعال في العقد الاجتماعي الجديد، كما يجب أن يقوم العقد على التفاعل بين الأطراف الثلاثة؛ لتحقيق مبدأ المساواة وضمان أن كل الأطراف يتم تمثيلها، ولا يتم تهميش أي من فئات المجتمع، لضمان أن تأتي المساواة في أساس العقد الاجتماعي الجديد. لذا، يجب أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني دورٌ قوي وفعال عبر قيامها بمساندة ودعم الدولة؛ للحد من اللا مساواة وضمان توفير حياة عادلة لجميع المواطنين على حدٍ سواء. ويتمثل الدور الأهم للمجتمع المدني في التوعية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والقيام بحملات ومشاريع تهدف إلى توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم. كما أن للمجتمع المدني دورًا مهمًا في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وذلك من خلال دفع الحكومات الوطنية لسن تشريعات لتعزيز المساواة وإعلاء مبادئ حقوق الإنسان، بالإضافة إلى دورها الرقابي ومناشدة الجهات المختصة والمعنية بالفئات الأولى بالرعاية.

وفي هذا الإطار، بلورت جائحة كورونا دور الفرد كفرد انطلاقًا من كثافة تفاعلاته، سواء على أرض الواقع أو داخل الفضاء السيبراني، لا سيما مواقع التواصل الاجتماعي. لذا، يجب في إطار العقد الاجتماعي الجديد أن يكون هناك دور ملحوظ للأفراد، يتمثل في تعزيز دورهم الرقابي على سياسات الدولة، وكيفية تطبيق لتلك السياسات، بالإضافة إلى تمتعهم بالصلاحيات التي تحد من نشوء ظاهرة عدم المساواة فيما بينهم، بالإضافة إلى ضرورة وجود دور فعال للأفراد في صنع السياسات والقرارات التي من الممكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تكافؤ الفرص بين الأفراد أو في توزيع الدخل أو أيًا ما يؤدي إلى تركز الثروة في أيدي فئة محددة.

مجمل القول، إن ظاهرة عدم المساواة يمكن مواجهتها والقضاء عليها من خلال تبني سياسات جديدة ترتكز على الأبعاد المختلفة التي تتسبب بشكل رئيسي في وجودها، هذا مع الأخذ في الاعتبار ظهور أشكال وأنماط جديدة من عدم المساواة تتجاوز عدم المساواة في الدخل والثروة، وذلك يتطلب سياسات تتجاوز الإصلاح الضريبي أو سياسات الحماية، ما يفرض ضرورة النظر إلى الأبعاد الأخرى المرتبطة بتوارث تلك الظاهرة على مستوى الأفراد والجماعات، والذي يشكل عقبة كبيرة أمام المضيّ قدمًا في الاستفادة من عوائد التنمية.

لذا، فإن المساواة تأتي في قلب العقد الاجتماعي الجديد الذي يبني سياسات، تهدف إلى عدم تهميش أي من فئات المجتمع، وخلق فرص وإمكانيات تتيح لكافة الأفراد المشاركة في توثيق ذلك العقد؛ كما يفرض على الدولة ضمان ترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحسين السياسات المتعلقة بالتوزيع العادل للدخل، وتعزيز المساواة في الحصول على الفرص المتساوية في العمل والصحة والحياة الاجتماعية الملائمة، هذا بالإضافة إلى دور المجتمع المدني في هذا العقد بما له من دور فعال وسلطة رقابية.

ولهذا فإن العقد الاجتماعي الجديد يتمحور حول دور تفاعلي بين تلك الأطراف الثلاثة؛ بحيث يشاركون في عملية صنع القرار بطريقة تساهم في ترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة تضمن عدم تهميش أي من فئات المجتمع، وتتيح الفرص المتساوية للجميع على حدٍ سواء.

إعادة صياغة الحقّ في التعليم

في عالم ما بعد كورونا

محمود سلامة

باحث ببرنامج السياسات العامة

«لكل شخص الحق في التعليم، التعليم الذي يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية».. جاء ذلك في المادة السادسة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليؤكد أن مفهوم التعليم لا يتوقف عند تقديم المعارف في المدارس، أو التركيز على النواحي التكنولوجية والاقتصادية؛ وإنما يمتد ليشمل تشكيل الوعي لدى الأجيال الجديدة بما يساعد في بناء مستقبل البشرية في ظل حالة الغموض وعدم اليقين التي تكتنفه. وعلى ذلك فإن التعليم -وفق هذا المعنى- يعني انتفاء الجهل بطبيعة الأشياء في المجالات المختلفة، ولن يتغلب العالم على أزماته إلا بانتفاء الجهل بأسباب هذه الأزمات بين أفراده.

ولعل أبرز الأدلة على ذلك هو فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) الذي اتسعت رقعة انتشاره بسبب الجهل بطبيعته، أو سبل الوقاية منه. وقد أثرت الجائحة على كافة مناحي الحياة، إذ أثرت على تعليم 1.5 مليار شخص، وحرمتهم من الذهاب إلى مدارسهم، وفرضت نمطًا من التعليم يتطلب أن يتمتع الطلاب فيه بثقافة رقمية جيدة تسمح لهم بالتعليم عن بعد، كما أظهرت عجز عدد كبير من الأنظمة الحاكمة حول العالم عن تقديم الخدمة التعليمية من بعد، الأمر الذي دفع نحو حالة من الاقتران بين الحق في التعليم والحق في التحول الرقمي.

الحق في التعليم قبل الجائحة

ركزت الأمم المتحدة على التعليم كأحد الأهداف الرئيسية في أجندة التنمية المستدامة 2030 التي أطلقتها في كوريا الجنوبية في 2015، وأكدت في هدفها الرابع على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول 2030، واشتمل الهدف على أن يركز التعليم على المساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص لجميع الفئات في كل المراحل التعليمية منذ مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي وحتى التعليم الجامعي.

وتضمّن الهدف نفسه أن يتم بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين والإعاقة والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع. كما ركز على الزيادة في أعداد المعلمين المؤهلين، وضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة.

بناءً على ذلك، ركزت الدول على تحسين مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية التي تعبر عن حالة التعليم فيها، وهي نفس المؤشرات التي اعتمدتها التقارير الدولية في تصنيفها للدول، مثل: الالتحاق، والإتمام، والإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، والإنفاق على التعليم، ونصيب المعلمين من التلاميذ. واعتمدت التقارير الدولية في قياس جودة نظم التعليم أو مستوى الرضا عن الخدمة التعليمية على استطلاعات الرأي التي لا تعبر بشكل دقيق عن الواقع. وقد دفع ذلك الأمم المتحدة لإطلاق مبادرة «مستقبل التربية والتعليم: تعلَّم لتصبح الإنسان الذي تريد» في سبتمبر 2019 بهدف إعادة تصور الطريقة التي يمكن أن يسهم من خلالها التعليم والمعرفة في الصالح العام العالمي.

وفيما يتعلق بالحالة المصرية في هذه المؤشرات، يتضح أن نظام التعليم المصري أظهر تحسنًا ملحوظًا في معظم هذه المؤشرات على مدار العامين الماضيين، **ويمكن توضيح هذا التحسن فيما يلي:**

1. الالتحاق

يوضح الجدول التالي ارتفاع نسبة التحاق الطلاب في مرحلة التعليم الابتدائي لتتخطى نسبة 100% من إجمالي عدد السكان في سن الدراسة، الأمر الذي يؤكد حرص الحكومة المصرية على عدم تخلف أي طفل عن الالتحاق بالمدرسة. كما يوضح الجدول زيادة نسبة الأطفال الذين التحقوا بمرحلة رياض الأطفال نتيجة الزيادة في أعداد الفصول المخصصة لهذه المرحلة، حيث تخطى 40 ألف فصل وفقًا لكتاب الإحصاء السنوي لوزارة التربية والتعليم.

جدول نسبة القيد في المراحل الدراسية المختلفة لعام 2020/2019

المرحلة / نسبة القيد	ما قبل الابتدائي	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي العام/الفني
نسبة القيد الصافي	25%	100.1%	85.2%	57.7%
نسبة القيد الإجمالي	28.5%	102.7%	95.5%	67.0%

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي 2020/2019، وزارة التربية والتعليم.

2. الإتمام

حققت مصر تحسنًا ملحوظًا فيما يتعلق بإتمام التلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي، حيث كانت النسبة للعام الدراسي 2019/2018 عند مستوى 99%، كما تحسنت النسبة من 82% في المرحلة الإعدادية في 2019/2018 إلى 84% في 2020/2019. ويشير ذلك إلى تحسن آليات استبقاء التلاميذ حتى نهاية المرحلة الدراسية كمؤشر على تحسن الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الأساسي.

نسبة الطلاب الذين أتموا الدراسة في المراحل التعليمية المختلفة 2020/2019

المرحلة / النسبة	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي العام / الفني
نسبة الطلاب الذين أتموا الدراسة	99.74%	84.15%	*70.8%

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لوزارة التربية والتعليم.

*النسبة وفقًا للنشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 8102/7102، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

3. الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب

انخفضت نسبة الأمية بشكل كبير عما كانت عليه منذ 2012، حيث كانت تبلغ 32.5% بين الإناث و17.6% بين الذكور في سن عشر سنوات فأكثر[1]، ولكن وفقًا لتعداد السكان 2017 فقد انخفضت نسبة الأمية بين الإناث إلى 30.8% ما يعادل 10.6 ملايين نسمة، في حين ارتفعت إلى 21.1% بين الذكور، ثم انخفضت النسبة بين الإناث وفقًا لبيانات الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار في 2019 إلى 29.4%، كما انخفضت بين الذكور إلى 20.2%[2].

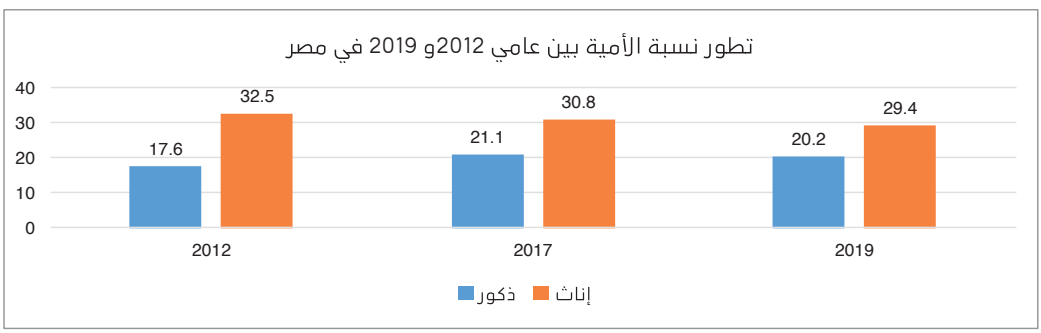

وتشير نتائج الطلاب المصريين الذين شاركوا في التقييمات الدولية التي تتناول العلوم والرياضيات إلى انخفاض مستوى الطلاب في العلوم، وتحسن طفيف في الرياضيات، الأمر الذي يتطلب جهودًا أكبر لتحسين أداء الطلاب في هذا المؤشر.

1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: بحث القوى العاملة، نشرة ربع سنوية، يناير- فبراير- مارس 2012.

2- الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار: المؤشرات التقديرية لأعداد السكان ونسبهم للشريحة العمرية عشر سنوات فأكثر حتى 2019/7/1.
متاح على http://www.eaea.gov.eg/statisticsdetal.php?id=176

<?>-Development Strategy and Policy Analysis, Department of

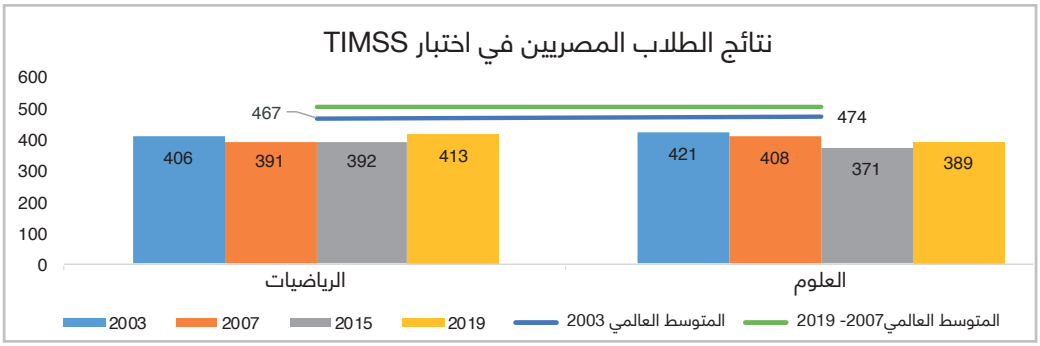

4. الإنفاق على التعليم

يمثّل الإنفاق على التعليم 21% من إجمالي الموازنة العامة 2021/2020، بما يعادل 6% من الناتج المحلي الإجمالي. وتبلغ مخصصات التعليم بجميع مراحله 363.6 مليار جنيه، بزيادة 46.9 مليار جنيه، بنسبة زيادة 14.8% مقارنة بموازنة العام السابق، مع التركيز على التعليم الفني وبناء قدرات المعلمين([3]).

5. نصيب المعلمين من التلاميذ

يبلغ متوسط نصيب المعلم من التلاميذ في مصر 23 تلميذًا لكل معلم، وهو متوسط مرتفع إلى حد ما إذا ما قورن بالمتوسط في الدول المتقدمة أو ذات الدخل المرتفع. ويعد متوسط نصيب المعلمين من التلاميذ أحد مؤشرات جودة النظام التعليمي، فكلما انخفض ذلك المتوسط ارتفعت فرصة النظام التعليمي في تقديم خدمة تعليمية جيدة، كما يساهم في إفساح المجال أمام المعلمين من أجل التركيز على تشكيل وعي التلاميذ فيما يتعلق بالقضايا المختلفة والمستحدثة، وغرس القيم بدلًا من التركيز على معلومات تتسم بالجمود.

المرحلة / الفئة	ما قبل الابتدائي	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي العام/ الفني
المعلمون	58232	437203	253208	252386
التلاميذ	1458909	12820294	5238908	3873002
المتوسط (تلميذ/معلم)	25.05	29.32	20.69	15.34

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لوزارة التربية والتعليم 2020/2019

6. تطوير المناهج

تقوم فلسفة مناهج نظام التعليم الجديد (2.0) على توفير التعليم للجميع بجودة عالية ودون تمييز، ويسعى هذا النظام لتحقيق عدة أهداف، هي: تعزيز المهارات الحياتية، تنمية مهارات ريادة الأعمال، تعزيز القيم الإيجابية والنمو الشامل للمتعلم، توظيف مهارات التفكير الناقد وتقييم المعارف، وإتقان مهارات التعلم الذاتي والمستمر من خلال إدماج التكنولوجيا في التعليم.

ويستهدف تطوير المناهج في نظام التعليم الجديد إعداد الأطفال من أجل الحياة، حيث يركز على أربعة أهداف هي: تعلم لتكون، تعلم لتعرف، تعلم لتعمل، تعلم لتعيش؛ ليخرج بذلك من دائرة دراسة موضوعات تقليدية منفصلة عن الحياة إلى خريطة معرفية تتكامل موضوعاتها وفق مسار معرفي يحدده المتعلم وفقًا لتقييمه المعرفي، ويقدم مواطنين قادرين على المشاركة بإيجابية في مجتمعهم.

3 - وزارة المالية بالشراكة مع اليونيسيف: دليل مبسط عن إنفاق الموازنة العامة لعام 21/20 ,.https://www.unicef.org/egypt/media/5936/file/Preliminary%20Document%20AR.pdf

الحق في التعليم في ظل الجائحة:

لعل أبرز الآثار التي خلّفتها أزمة كورونا على نظم التعليم في الدول المختلفة بسبب إغلاق المدارس، حتى ولو كان مؤقتًا، وفقًا لما طرحته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، تتمثل في:

- **عدم المساواة في إمكانية الانتفاع بمنصات التعلم الرقمية:** حيث يمثل غياب الانتفاع بالتكنولوجيا أو ضعف الاتصال بالإنترنت، عائقًا أمام التعلم المستمر، خاصةً عند الطلاب الذين ينتمون إلى عائلات محرومة.
- **عدم استعداد الأهل لمساعدة أولادهم في التعلم عن بعد:** حيث يُطلب من الأهل تيسير تعليم الأطفال في المنزل عند إغلاق المدارس، وقد يواجهون صعوبة في أداء هذه المهمة، خاصةً بالنسبة للأهل محدودي التعليم والموارد.
- **ارتفاع التكلفة الاقتصادية للتعليم:** فمن المحتمل ألا يتمكن أولياء الأمور من تأدية عملهم عندما تُغلق المدارس بسبب تفرغهم لرعاية أطفالهم، مما يتسبب في تراجع الدخل في حالات كثيرة، ويؤثر سلبًا في الإنتاجية.
- **ارتفاع نسب التوقف عن الدراسة:** حيث يمثل ضمان عودة الأطفال والشباب إلى المدارس عند إعادة افتتاحها واستمرارهم في الدراسة تحديًا، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بإغلاق المدارس لفترة طويلة.
- **حرمان الأطفال والشباب من فرص التطور والنمو:** وذلك بسبب توقف عملية التعلم، ويعد الدارسون من الفئات المحرومة أو المهمشة الأكثر تأثرًا بهذه الأزمة بسبب ضعف فرصهم التعليمية خارج المدرسة.
- **العزلة الاجتماعية:** حيث يفقد الكثير من الأطفال والشباب علاقاتهم الاجتماعية التي لها دور أساسي في التعلم والتطور بسبب إغلاق المدارس التي تُعتبر مراكز لممارسة الأنشطة الاجتماعية والتفاعل الإنساني.

وقد بذلت الحكومات جهودًا كبيرة لاستكمال العام الدراسي المنقضي وإعادة فتح المدارس في العام الدراسي الجديد، وجاءت الاستجابات متقاربة، حيث اعتمدت الدول على الاستراتيجيات التالية:

- **إغلاق المدارس على المستوى الوطني:** كان هذا الخيار هو الأكثر استخدامًا عالميًا، حيث أعلنت الحكومات في العديد من الدول إغلاق جميع مدارسها بسبب القلق من أن يتسبب الأطفال والشباب في سن الدراسة في نقل العدوى للأفراد الأكبر سنًا في مجتمعاتهم المحلية.
- **الإغلاق الانتقائي للمدارس:** حيث فضلت بعض الحكومات أن يتم إغلاق المدارس في مناطق العزل، على أن تستمر الدراسة في المناطق التي لا تنتشر فيها الإصابة بالفيروس المستجد.
- **تعزيز مستوى الوقاية مع إبقاء المدارس مفتوحة:** وتضمنت هذه الاستراتيجية فرض إجراءات وقائية في المدارس، ووضع بروتوكولات لتعامل المدارس مع الحالات المصابة والمحتملة، بالإضافة إلى استخدام البنية التحتية للنظام التعليمي وموارده البشرية للتصدي لانتشار العدوى، والحد من الاتصال الجسدي عن طريق تقليل الأنشطة الاجتماعية والأنشطة خارج المناهج الدراسية.
- **الاستعانة بنظام التعليم عن بعد:** فقد استعانت دول عدة بالإنترنت والهواتف المحمولة والبث التليفزيوني لاستكمال المناهج المقررة حتى يحصل الطلاب على أكبر قدر من المعارف التي كان مخططًا أن يحصلوا عليها في الظروف الطبيعية. وللتخفيف من حدة الأزمة، اتفقت بعض الحكومات مع شركات الاتصالات على إلغاء تكلفة الوصول إلى المواد التعليمية المتاحة على تطبيقات تعليمية أو على موقع تابع لوزارة التعليم.

أما فيما يتعلق بوزارة التربية والتعليم المصرية فقد لجأت إلى الإغلاق على المستوى الوطني مع الاستعانة بنظام التعليم عن بعد، حيث أطلقت مجموعة من المنصات الرقمية لضمان استكمال المناهج وتقييم الطلاب، كما أنها كانت قد أطلقت في 2016 «بنك المعرفة المصري» الذي استهدف

تقديم محتوى رقمي تفاعلي مرتبط بالمناهج الدراسية التي يدرسها الطلاب في جميع مراحل التعليم طبقًا للمعايير التعليمية القومية والدولية لكي يسهل على المتعلم فهم وتطبيق المحتوى بشكل أفضل.

وقد ساهمت هذه المنصات في تحقيق الهدف الذي أُنشئت من أجله، وهو استكمال العام الدراسي الماضي، وإن كان ذلك لم يتم بالفاعلية المأمولة بسبب عدم توافر خدمة الإنترنت لدى عدد كبير من الأسر بمستوياتها الاجتماعية المختلفة، أو في جميع أنحاء الجمهورية بنفس الكفاءة. فقد بلغت نسبة استخدام الإنترنت في المدارس الابتدائية 66.1%، وانخفضت في المدارس الإعدادية إلى 61.8%، وبلغت أعلى قيمة لها في المدارس الثانوية بنسبة 78%، ما يعني أن هناك 35% تقريبًا من المدارس في جميع المراحل التعليمية لا تتمتع بالبنية التكنولوجية اللازمة لتفعيل هذه المنصات، الأمر الذي تطلّب إجراءات إضافية لضمان عدم تخلف أي طالب عن الدراسة.

وقد حدث ذلك عند البدء في العام الدراسي الجديد، حيث اعتمدت وزارة التعليم المصرية على المنصات الرقمية التي أطلقتها في العام السابق، وأطلقت منصات إضافية لضمان وصول جميع الطلاب في جميع المراحل الدراسية للمحتوى الدراسي مع تخفيض أيام الدراسة إلى يومين أسبوعيًا للصفوف من الرابع الابتدائي وحتى الثالث الثانوي من أجل تقليل كثافات الفصول، وضمان التباعد وعدم الاحتكاك المباشر بين الطلاب. ومراعاةً لحق الطلاب الذين ينتمون لأسر لا تمتلك اتصالًا بالإنترنت في الحصول على خدمة تعليمية، فقد أطلقت الوزارة قناتين تعليميتين لتقديم المواد الدراسية لجميع الصفوف الدراسية.

إعادة تشكيل الحق في التعليم:

ارتبط اليوم العالمي لحقوق الإنسان هذا العام بجائحة كورونا (كوفيد-19)، وركز على الحاجة إلى إعادة البناء بشكلٍ أفضل من خلال ضمان أن تكون حقوق الإنسان أساسية في جهود التعافي، ولأن التعليم حقٌّ اجتماعيٌّ أصيل، فلا بد ألا تغفل جهود التعافي إنهاء التمييز والتصدي لعدم المساواة في تقديم الخدمات التعليمية لجميع الفئات بما يحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030. وبناءً على الآثار السلبية سالفة الذكر، فإن التركيز على الارتباط الوثيق بين حق الأفراد في التعليم وحقهم في التحول الرقمي والانتفاع بمنصات التعلم الرقمية والخدمات التكنولوجية أصبح لا جدال فيه.

وقد استجابت اليونسكو لهذا التغير بتعاونها مع وزارات التربية والتعليم في البلدان المتضررة والتي تكافح ضد الجائحة من أجل ضمان استمرار عملية التعلّم لجميع الأطفال والشباب

من خلال جملة من الأساليب التعليمية البديلة، وقدمت المساعدة التقنية للإسراع في إعداد حلول تعليمية بديلة وشاملة للجميع عن بعد، وإدخالها حيز التنفيذ باستخدام التكنولوجيا المتطورة أو البسيطة أو من دون استخدام التكنولوجيا. ولكن يبدو أن هذا التعاون كان قاصرًا على إطلاق المنصات والتطبيقات الإلكترونية، ولم يتطرق إلى مدى جاهزية البنية التكنولوجية في الدول لتفعيل التعليم عن بعد، أو انتشار الأمية الرقمية بين الطلاب وأولياء أمورهم على حد سواء، أو تدريب المعلمين على هذا النوع من التعليم.

وبالتالي، فإنّ الحق في التعليم في عالم ما بعد كورونا يتطلب إعادة صياغة ليشتمل على حق الأفراد في التحول الرقمي، والتغلب على التحديات التي تعوق هذا التحول، والتي يمكن أن تتلخص فيما يلي[4]:

1. **الفجوة في الاتصال بالإنترنت:** وتتعلق تلك الفجوة بضمان اتصال جميع الطلاب بالإنترنت، فعلى الرغم من أن الحلول التكنولوجية هي أفضل طريقة لتقيل خسائر التعلم بسبب الجائحة، إلا أنها تنطوي على مخاطرة كبيرة تتمثل في توسيع الفجوات في المساواة في التعليم. وإذا كانت الفجوة الرقمية في التعليم ستزداد أثناء إغلاق المدارس، فإن تفاوت التعلم وفقر التعلم سيزدادان، حيث سيتم ضمان استمرارية التعلم بالنسبة للبعض ويُحرم البعض الآخر منه.

2. **الفجوة في الاستخدام الرقمي:** وتتعلق تلك الفجوة بقدرة الطلاب وأولياء أمورهم على التفاعل مع المحتوى عبر الإنترنت، حيث يمكن أن يكون هذا التفاعل أقل توجهًا نحو التعلم للطلاب من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الأفقر.

3. **الفجوة الرقمية في المدارس:** ويتعلق ذلك بقدرات وإمكانيات كل مدرسة على توفير التعلم الرقمي الفردي أو المتكافئ والمتسلسل بما يلائم جميع الطلاب، وتعزيز ورصد المشاركة مع هذه المواد، وتقديم الملاحظات التي تساعد في زيادة نتائج التعلم إلى أقصى حد. ولكن يشير استطلاع رأي للبنك الدولي إلى أن أكثر من نصف أنظمة التعليم التي شملها الاستطلاع لاتوفر مدارسها منصة فعالة عبر الإنترنت لدعم التعلم.

4. **الفجوة في جاهزية المعلمين:** تُشير دراسة أجراها البنك الدولي إلى أن ثلث المعلمين لا يمتلكون المهارات التقنية والتربوية اللازمة لدمج الأجهزة الرقمية في التدريس، وتتركز هذه النسبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما توضح الدراسة نفسها أن ما بين 45% و80% من المدارس توفر موارد فعالة للمعلمين لاستخدام الأجهزة الرقمية المتاحة، الأمر الذي يتطلب جهودًا أكبر في تدريب المعلمين، ورفع جاهزيتهم لاستخدام الأجهزة الرقمية في التعليم.

4- خوان مانويل ومورينولوكاس غورتازار: جاهزية المدارس للتعلم الرقمي في رأي مديري المدارس. تحليل من برنامج تقييم الطلاب الدوليين 2018 وآثاره على الاستجابة لأزمة فيروس كورونا، مدونات البنك الدولي، 2020. متاح على: https://blogs.worldbank.org/ar/education/schools-readiness-digital-learning-eyes-principals-analysis-pisa-2018-and-its

إجمالاً لما سبق، يمكن القول إن جائحة كورونا فرضت اهتمامًا أكبر بحقوق الإنسان بشكل عام، إلا أن جهود التعافي يجب أن تركز على الحق في التعليم بشكل يختلف عما كان عليه قبل الجائحة، فبدلاً من التركيز على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية التي ترتبط بالتعليم التقليدي داخل المدارس، أصبح لزامًا على الدول والمنظمات الدولية والمحلية أن تتشارك من أجل ضمان تمتع جميع الأطفال والشباب بحقهم في التعليم وفقًا للمتغيرات التي فرضتها الجائحة. وأصبح الحق في التحول الرقمي وسد الفجوات الرقمية بين الأفراد لا ينفصل عن الحق في التعليم، ما يتطلب تكثيفَ الجهود في توفير اتصال آمن بالإنترنت للجميع، وتدريبًا على استخدام المنصات الرقمية للطلاب والمعلمين، ومحو الأمية الرقمية عند الكبار لضمان عدم تخلف أي فرد عن الرَّكْب.

المشاركة والتضامن كمدخل رئيسي

لبناء عالم أفضل ما بعد الجائحة

د. صلاح سلام

عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان

أكد الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو جوتيريش»، أمام قمة مجموعة العشرين المنعقدة في الرياض، أن أفضل دفاع أمام جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) هو التعاون والتضامن. ويبدو أن العالم قد دخل في حرب عالمية جديدة بين جيش مجهول غير مرئي وبين البشر قاطبة على وجه البسيطة، وحاول العالم وما يزال التصدي لهذه الحرب العالمية، إن جازت التسمية، ففي الحروب تُزهق الأرواح وتنهار الاقتصادات، وهو ما حدث في معظم -إن لم يكن كل- الدول بسبب جائحة كورونا؛ ما بلور دليلًا جديدًا على أن الدولة لم يعد بمقدورها وحدها مواجهة التهديدات الجديدة.

وعليه، أكد اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2020 على ضرورة تعزيز المشاركة والتضامن، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، كونهما صارتا الممر الآمن لتجاوز المخاطر التي نجمت عن الجائحة، والشروع في بناء عالم أفضل ما بعد الجائحة. لذا، تسعى هذه الورقة للبحث في كيفية تعزيز المشاركة والتضامن كمدخل لبناء عالم أفضل.

تأرجح المشاركة والتضامن في ظل الجائحة

بعد اندلاع جائحة كورونا واتساع نطاق تداعياتها السلبية، بدا أن العالم يشهد حقبة جديدة قد تساهم في تغيير المفاهيم والمرتكزات التي بُنيت عليها سياسات الدول لعقود، انطلاقًا من مجموعة من الأمور، يأتي في مقدمتها: التأكيد من جديد على عمق حالة الترابط التي تجمع دول العالم بطريقة تجعل ظهور تهديد ما في إحدى الدول ذا صدى مباشر في الدول الأخرى، علاوة على ذلك توفير دليل عملي على أن الدولة –أو بمعنى أدق الحكومة– لم يعد بمقدورها وحدها -سواء داخليًا أو خارجيًا- مواجهة التحديات والتهديدات. ومن ثم، بلورت جائحة كورونا الحاجة الملحة لتعزيز المشاركة والتضامن، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول.

أولًا: داخل الدولة: يمكن القول بشكل عام إن الجائحة مثّلت أزمة غير متوقعة، ما يعني أن الدول والحكومات لم تكن مستعدة بالقدر الكافي لمواجهة التداعيات السلبية، الأمر الذي فاقم من خطورة الأوضاع، لا سيما مع اتجاه أعداد المصابين للزيادة، وتراجع قدرة الأنظمة الصحية على استيعاب الأمر، واتجاه الاقتصادات نحو الانكماش وربما الانهيار، الأمر الذي تطلب تدخلًا ودورًا متزايدًا لكل من المجتمع المدني والقطاع الخاص، بل والتجمعات الشعبية والأفراد أيضًا لاستيعاب التداعيات السلبية للجائحة وتخفيف آثارها. وفي هذا السياق، يتضح أن الدول التي استطاعت أن تعزز حالة المشاركة والتضامن على نطاق واسع نجحت -إلى حد ما– في احتواء الآثار السلبية.

وإذا نظرنا في كيفية تعاطي الولايات المتحدة، وهي الدولة العظمى، مع هذه الجائحة؛ سنجد وباعتراف بعض المؤسسات والفرق الطبية، بل وبعض المواطنين الذين عانوا معاناة شديدة، عدم تناول الحكومة الفيدرالية للكارثة بطريقة جدية منذ البداية، إذ اكتفى الرئيس بتوجيه الاتهامات للصين، لدرجة أنه أسماه الفيروس الصيني وليس (كوفيد-19). وما من شكٍّ في أن التعامل مع الأزمة كان بطريقة تميل إلى العشوائية، ما أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات رغم الإمكانيات الضخمة التي تم رصدها لمواجهة الجائحة. وعلى النقيض، فإن الصين استطاعت أن تحاصر مناطق الانتشار والتعامل مع الوباء بطريقة علمية ومهنية، ولم ينحصر الأمر في الجهود الحكومية فقط، فقد عملت «فرق متطوعة» تحت جناح الدولة الرسمي لتوصيل الغذاء والدواء إلى المنازل لتمنع خروج عامة الشعب. هذا النموذج الذي تضافرت فيه جهود الدولة المركزية مع السلطات المحلية مع المجتمع المدني الموجه، أدى إلى تحويل الصين من كونها أو دولة عانت من الوباء إلى تصدرها الدول التي اجتازت الأزمة.

ثانيًا: بين الدول: منذ ذيوع الحديث عن العولمة، وتحول العالم إلى قرية صغيرة مترابطة فيما بينها؛ تطورت الأطروحات الفكرية حول التهديدات المشتركة التي أضحت تواجه العالم بطريقة تتطلب تضافر الجهود لمواجهتها؛ إلا أن هذا التطور على المستوى الفكري لم يشهد تحركات عملية تناسبه بالقدر الكافي، إذ يمكن القول إن التحركات العملية اتسمت بكونها محدودة تارة ومتقطعة تارة أخرى. وبالاستناد إلى ذلك، اتجهت بعض الدول في أعقاب الجائحة إلى الانكفاء على الذات، في محاولة منها لمواجهة الأزمة والتقليل من تداعياتها السلبية؛ إلا أنها سرعان ما أدركت أن المواجهة العملية للجائحة تتطلب تضافر الجهود وتعزيز المشاركة والتضامن.

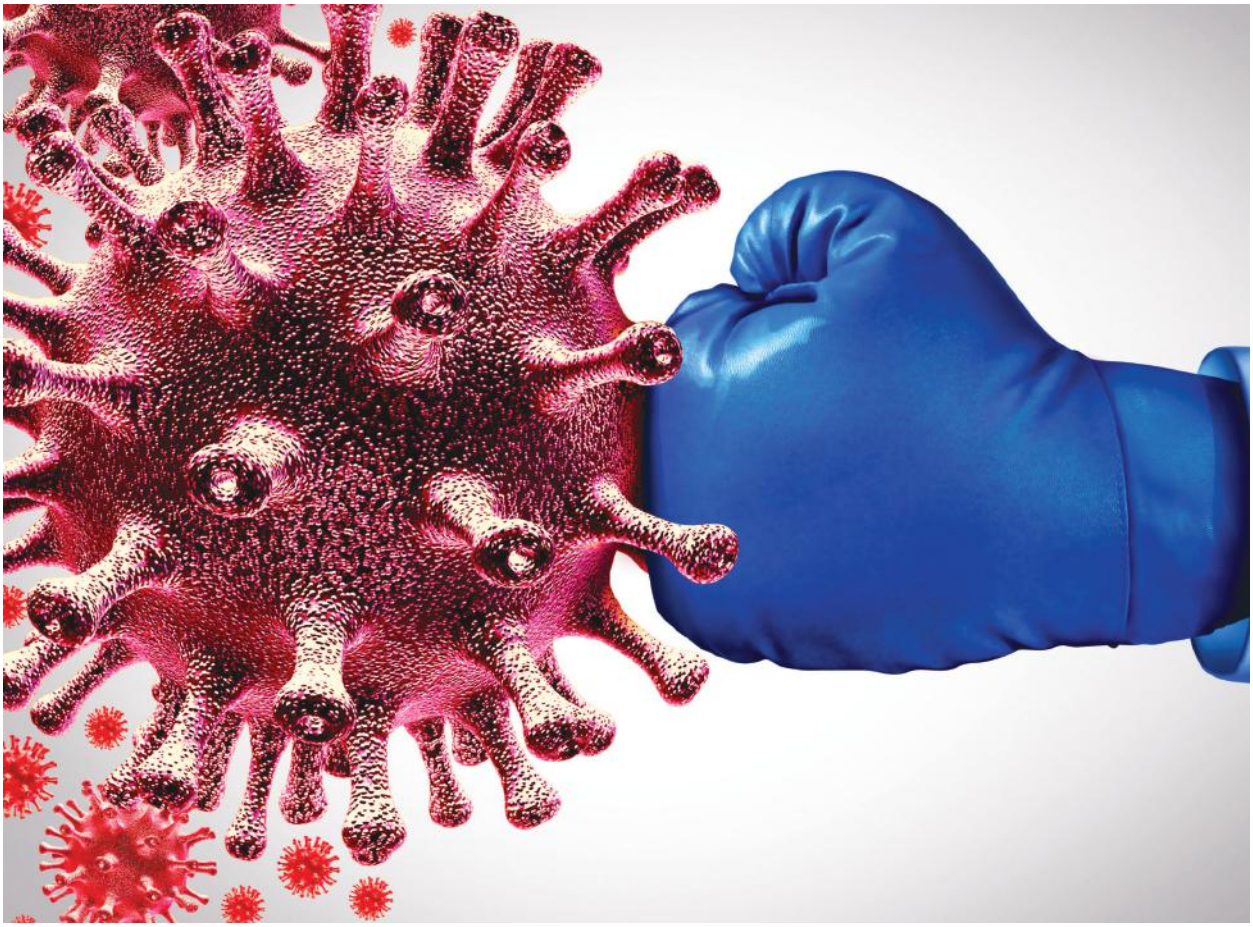

في أعقاب اندلاع الجائحة أعطت أغلب الحكومات الأولوية لشعبها، واتجهت لإغلاق الحدود ووقف خطوط الطيران، بل ووقف المساعدات، وتجاهلت بعض أصوات الدول الأخرى التي تحتاج إلى مساعدة. ويتضح هذا الأمر بشكل جلي بين دول الاتحاد الأوروبي الذين تجمعهم معاهدة شنجن التي تسمح بحرية حركة الأشخاص والبضائع بين جميع أعضاء الاتحاد، لكنهم انقلبوا عليها في ظل الجائحة، وتُركت إيطاليا وإسبانيا الأكثر معاناة من الجائحة وحدهما في مواجهة الأزمة دون دعم أوروبي حقيقي. وظل الأمر هكذا إلى أن أدركت الدول الأوروبية أهمية تعزيز التضامن والتعاون فيما بينهم.

وفي المقابل، استجابت الصين لنداءات إيطاليا وإيران ودول أخرى بإرسال العديد من أجهزة التنفس الاصطناعي، والأقنعة الواقية، إضافة إلى الأطقم والمعدات الطبية، وتصدير تجربتها الناجحة في التعامل مع الوباء في محاولة لكسب ود هذه الدول والتقارب معها. وعليه، أدركت دول الاتحاد الأوروبي الخطأ الذي ارتكبوه وسعوا إلى تصحيحه عبر الشروع في تقديم حزمة إنقاذ بقيمة 500 مليار يورو للدول الأوروبية التي تضررت بشدة من الجائحة.

التضامن في مواجهة الجائحة

أكد الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو جوتيريش»، بمناسبة اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام في 24 أبريل 2020، أن «جائحة (كوفيد-19) تعد تذكرة مأساوية بمدى ارتباطنا العميق، إذ إن الفيروس لا يعرف حدودًا، ويمثل في جوهره تحديًا عالميًا، ولا بد من التصدي له، والعمل معًا كأسرة إنسانية واحدة، مع ضرورة بذل كل ما في وسعنا لإنقاذ الأرواح والتخفيف من الدمار الاقتصادي والاجتماعي. ومن الأهمية بمكان أن نستخلص من هذه التجربة الدروس المناسبة بشأن أوجه الضعف، وأوجه عدم المساواة التي كشف عنها الفيروس، وأن نحشد الاستثمارات في مجالات التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والقدرة على الصمود. إن هذا هو أكبر تحدٍّ دولي منذ الحرب العالمية الثانية».

وفي هذا السياق، صدر إعلان الأمم المتحدة للتضامن في مواجهة فيروس كورونا في مارس 2020، والذي تضمن بعض النقاط المضيئة التي يمكن أن تؤسس لمرحلة التعاون والتضامن الدولي الإنساني، وأعقبه صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (270/74) في 2 أبريل 2020، يهدف

لتعزيز التضامن العالمي لمكافحة فيروس كورونا المستجد، عبر التأكيد على علاقات حسن الجوار والتقليل من الحواجز، مع العمل على مساعدة الدول الأشد ضعفًا في مواجهة الوباء لكي تتخطى هذه الأزمة، إضافة إلى زيادة التوعية على المستوى الدولي والوطني والاجتماعي. وارتباطًا بذلك، لا بد من التأكيد على أهمية تعزيز التعاون والتضامن بشأن اللقاح الخاص بفيروس كورونا، والعمل على توصيله للجميع.

أما فيما يتعلق بالدولة المصرية، فلا بد من التأكيد -بدايةً- على أنها تأثرت سلبًا شأنها شأن باقي دول العالم؛ إلا أن أجهزة الدولة استطاعت أن تتعامل مع الأزمة بكثير من الحنكة والروية، واتخذت إجراءات تصاعدية وفقًا للمستجدات اليومية، فاستقدام المصريين من الخارج قد عزز من روح المواطنة في الداخل والخارج، كما أن صرف إعانة شهرية للعمالة غير المنتظمة كان له وقع إيجابي على جموع أفراد الشعب، مما حدا بالهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التبرع طواعية لصندوق العمالة غير المنتظمة أو لصندوق تحيا مصر.

وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور المحوري الذي قامت به المنظمات غير الحكومية، عبر تغطية كل قرى ونجوع الوطن. ومنها على سبيل المثال وليس الحصر، مؤسسة «مصر الخير» والتي غطت احتياجات مئات الآلاف من الأسر، وجمعية الأورمان، وبنك الطعام، وبنك الدواء، وبيت الزكاة، ومصر أمانة، ورسالة، والحملة الرسمية لدعم مؤسسات الدولة، وتنسيقية شباب الأحزاب والسياسين. كما دخلت القوات المسلحة على الخط في الوقت المناسب، ففتحت منافذ توزيع كل مستلزمات الحماية بسعر التكلفة.

فهناك على سبيل المثال نموذجًا لإحدى المؤسسات، وهي مؤسسة «مرسال»، حيث وزعت على ألفي مريض من المترددين عليها مواد التعقيم في ذروة الأزمة التي استغلها البعض بمزيد من الجشع، فقد قدمت أدوات الحماية للطواقم الطبية في 43 مستشفى، والتبرع بـ14 جهاز تنفس صناعيًا لعشر مستشفيات، وتوفير 494 سريرًا لمرضى غير قادرين في الرعاية المركزة، وتوفير 87 مولد أكسجين، وتوفير 3634 ليلة إقامة للمرضى بتكلفة وصلت إلى 45 مليون جنيه، وخط ساخن تلقى في الموجة الأولى2500 مكالمة، وحملات إلكترونية اشترك فيها 302 ألف مشترك.

أما فيما يرتبط بدور القطاع الخاص في مصر أثناء الجائحة، فقد برز في نقطتين رئيسيتين؛ الأولى اتضحت في الاستجابة للإجراءات الإحترازية الخاصة بتخفيض العمالة والالتزام بحظر التجوال دون مساس بالمستحقات المالية الخاصة بالعاملين، الثانية تتعلق بالأعمال الخيرية والتبرعات التي قام بها القطاع الخاص لا سيما عبر التبرعات المالية لمؤسسات المجتمع المدني أو للمستشفيات والحملات الطبية أو لمساعدة مناطق وقرى بعينها أو من خلال التبرع لصندوق تحيا مصر.

وإذا أخذنا مصر نموذجًا للتعاون الدولي فقد استطاعت أن تقف إلى جانب ما يقرب من 30 دولة إفريقية لتخفيف الآثار الناجمة عن الوباء، وأرسلت تجهيزات ومستلزمات طبية لهم، بل وتعد أول دولة ترسل طائرة خاصة إلى الصين في بداية الجائحة تحمل أدوات الحماية الطبية، وامتد ذلك إلى إيطاليا في ذروة الموجة الأولى والمملكة المتحدة بل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استطاعت القيادة السياسية استخدام الدبلوماسية الصحية استخدامًا مهنيًا يُعد نموذجًا ومثالًا يحتذى به في كيفية تكاتف العالم للخروج من الأزمة.

مجمل القول، إن جائحة كورونا قدمت دليلاً عمليًا على ضرورة تعزيز المشاركة والتضامن، سواء داخل الدولة أو بين الدول، لمواجهة هذا التهديد؛ إلا أن تعزيز التضامن لا ينبغي أن يرتبط بمواجهة الجائحة فقط، وإنما لا بد أن يكون أداة دولية مستمرة انطلاقًا من اعتباره المدخل الرئيسي لبناء عالم أفضل ما بعد الجائحة.

التنمية المستدامة

كمدخل لتعزيز حقوق الإنسان

مي عجلان

باحثة في شئون المرأة والسلام والأمن

جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليكون أول وثيقة متفق عليها عالميًا تنص على أن جميع بني البشر أحرار ومتساوون بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين، ويتم الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان كل عام للتذكير بأهمية السعي نحو تطبيق حقوق الإنسان كاملة، وجاء اليوم العالمي لحقوق الإنسان هذا العام ليسلط الضوء على ضرورة التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كورونا (كوفيد-19)، مع ضمان أن تكون حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة أساس التعافي؛ فالحق في الحياة يعتبر من أهم بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في (المادة 3) وأيضًا في (المادة 6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي أشار إلى أن الحق في الحياة هو حق أساسي لكل إنسان، وهو جوهر أهداف التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.. ارتباط وثيق

تقع حقوق الإنسان في صميم أهداف التنمية المستدامة، فالتنمية في مفهومها تشير إلى التحولات التي تطال مجتمعًا ما في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بالشكل الذي يوفّر الشروط اللازمة لحياة أفضل، ويحقّق التطور والرفاه للأفراد دون تمييز، أي إن التنمية المستدامة جوهرها احترام وحماية حقوق الإنسان، ففي ظل غياب الكرامة الإنسانية لا يمكن تعزيز أهداف التنمية، فالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا الحق في التنمية يبني كلًا منهما على الآخر ويتقدم، فعند التطرق إلى الهدف 16 من ضمن أهداف التنمية المستدامة نجده يشير إلى تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات، وهو صلب حقوق الإنسان، أي إن أهداف التنمية المستدامة تغطي تلك القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن الجدير بالذكر، أن التنمية المستدامة تقع في قلب الحديث عن الجيل الثالث لحقوق الإنسان، أي إنها باتت تمثل حقًا أصيلًا من حقوق الإنسان يجب تعزيزه والعمل على تحقيقه.

وفي ذلك الإطار، بدأ ظهور الصلة بين حقوق الإنسان والتنمية عام 1986 مع إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، وارتبط ذلك الإعلان بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقد أوضحت تلك العلاقة أن القضاء على انتهاكات حقوق الإنسان من شأنه أن يوفر مساحة ملائمة لتحقيق التنمية، فجميع حقوق الإنسان مترابطة ببعضها بعضًا، والاهتمام بتعزيز التنمية يتطلب الاهتمام بتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، أي حقوق الإنسان. كما أن أهداف التنمية المستدامة تتلخص في القضاء على الفقر، وتوفير الصحة الجيدة، والرفاه، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، ونمو الاقتصاد؛ وبتحقيق تلك الأهداف ستتحسن عدد من الحقوق متمثلة في الحق في التعليم، والحق في السكن، والحق في الكرامة، والحق في الرفاه، والحق في الصحة، والحق في العمل، وحقوق المرأة، والحق في المساواة بين الجنسين، والحق في الحياة، أي حقوق الإنسان بشكل عام .

أهداف التنمية المستدامة كخريطة طريق للتعافي

أثرت جائحة كورونا على المجموعة الكاملة لحقوق الإنسان، سواء كانت حقوقًا اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو مدنية أو سياسية، حيث سلطت الضوء على ضعف الأنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتأمين حقوق الإنسان، لتلفت نظر العالم إلى أن الفقر والجوع وضعف النظم الصحية ونقص المياه النظيفة والصرف الصحي والتعليم والتعاون والتضامن العالمي؛ من أهم

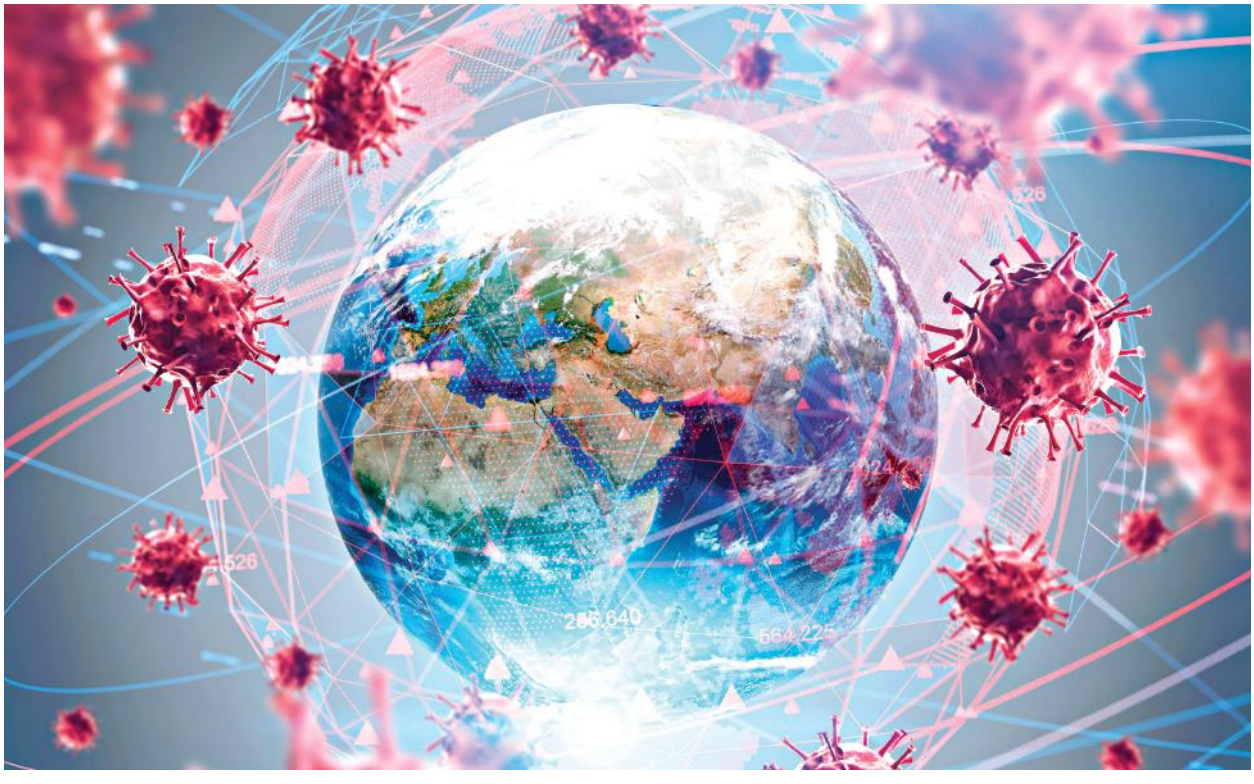

أسباب تفشي الجائحة. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أهمية دمج أهداف التنمية المستدامة التي تدور بشكل أساسي حول حقوق الإنسان في الاستجابة للوباء، وذلك لضمان أن تلك القرارات التي يتم اتخاذها في الوقت الحاضر من أجل التعافي من أزمة كورونا تحقق الاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، حيث تهدف خطة 2030 إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان وصولها إلى جميع الأفراد في جميع الدول عن طريق توفير رؤية متكاملة لتحقيق حياة كريمة قائمة على حقوق الإنسان، وقابلة للتطبيق على جميع الدول بما فيها الدول النامية.

وقياسًا على ما سبق، يُساهم تعزيز أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان في التعافي بشكل أفضل من تلك الأزمات المفاجئة، خاصة أن شدة الإصابة بالأزمات والأمراض التي تُصيب الدول تتأثر بتلك الخصائص الفردية والجماعية داخل كل مجتمع، والتي يقع أغلبها في صميم أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. فالخصائص الفردية للفرد (العمر، الجنس، العرق، العمل، ظروف المعيشة) ترتبط بتعرضه للأمراض المعدية وشدة إصابته بها. فالوصول إلى المياه النظيفة (الهدف السادس) من أهداف التنمية المستدامة شرط مسبق للقدرة على غسل اليدين بشكل متكرر، وهو أحد أهم بنود التعافي حاليًا من جائحة كورونا. كما أن العيش في مناطق مكتظة تفتقر إلى الوصول للخدمات، من أهم أسباب تفشي الجائحة، وهو ما يتنافى مع (الهدف الحادي عشر) الذي يشير إلى أهمية وجود مدن ومجتمعات محلية مستدامة. كما أن المجتمعات التي تعاني من ظروف صحية صعبة وأمراض معدية تكون أشد عرضة للأزمات المفاجئة، وهو ما يتنافى مع الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه).

إلى جانب ذلك، يشير (الهدف التاسع) إلى أهمية توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو الأمر الذي لم يعزز بصورة كافية داخل بلدان عديدة، وظهر ذلك أثناء الجائحة حيث لم يتوافر لدى الجميع إتاحة الوصول إلى الإنترنت من أجل استكمال متطلبات التعليم الافتراضي، وفرض ذلك تغيبًا قسريًا عن حضور الفصول الدراسية الافتراضية، والتأخير في التحصيل العلمي، أو الإجبار على ترك المدرسة. وعند التطرق إلى (الهدف العاشر) الذي يُشير إلى الحد من أوجه عدم المساواة، لم يعزز بالشكل المطلوب داخل غالبية الدول، ففي وقت الجائحة عانت النساء من زيادة غير متناسبة في عبء أعمال الرعاية، بالإضافة إلى زيادة التعرض للعنف المنزلي، كما أُجبرن على الانسحاب من سوق العمل من أجل رعاية الأطفال الذين لم يعودوا قادرين على الذهاب إلى المدرسة، وكبار السن والمرضى إلى جانب الوصول المحدود إلى خدمات الرعاية الصحية والإنجابية.

ومع بدء التركيز على أهمية تعزيز أهداف التنمية المستدامة من أجل التعافي من تلك الأزمات التي خلفتها جائحة كورونا، ظهرت حاجة ملحة لدعم (الهدف الثالث عشر) وهو العمل المناخي وتنفيذ الالتزامات الدولية الرئيسية الملزمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، خاصة أن هناك صلة بين التغيرات البيئة وصحة الإنسان، فهناك حوالي 70% من الأمراض المعدية والأوبئة الحديثة تنشأ من الحيوانات ويتم انتقالها إلى البشر بسبب زيادة الكثافة السكانية وإزالة الغابات والتوسع في استخدام الأراضي الزراعية لأغراض أخرى وتكثيف الإنتاج الحيواني وزيادة الصيد.

وفي السياق ذاته، لا يتوقف الضرر الخاص بتغير المناخ على انتقال الأمراض المعدية فقط؛ بل يستمر تأثيره إلى تعطيل الاقتصاد، وتغير أنماط الطقس، وارتفاع مستويات سطح البحر، وتحول الظواهر المناخية إلى ظواهر أكثر تطرفًا مما مضى. ولكن بالرغم من ذلك جاء عام 2020 بانخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنحو 6% بسبب حظر السفر، والتباطؤ الاقتصادي الناتج عن الجائحة؛ إلا أنه يُعتبر تحسنًا ضئيلًا لم يغير شيئًا من أضرار تغير المناخ؛ لذا جاء السعي نحو التعافي من الجائحة والحد من تغير المناخ معًا في إطار مبادىء حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة وفقًا لما يطرحه اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2020. وبشكل عام، فمن المتوقع أن تعود الانبعاثات إلى مستويات أعلى مرة أخرى، مما يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للوباء وحالة الطوارئ المناخية، وهو جوهر اتفاق باريس الذي تم تبنيه في عام 2015 من أجل تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ، وتعزيز قدرة الدول على التعامل مع آثار تغير المناخ من خلال التدفقات المالية المناسبة.

وارتباطًا بذلك، يُمكن أن تعزز الدول إعادة بناء اقتصاداتها بعد الجائحة بطرق نظيفة وخضراء وصحية وآمنة تخدم أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان في الحياة الصحية الكريمة، فالأزمة الحالية التي يمر بها العالم هي فرصة للتحول إلى اقتصاد أكثر استدامة يعمل لصالح الأفراد وكوكب الأرض على السواء. فعلى سبيل المثال، يساعد مشروع الحد من التلوث البيئي في مصر الصناعةَ على تحسين الأداء، والامتثال للمعايير البيئية، كما أن الصناعات داخل القاهرة الكبرى والإسكندرية تستطيع الاستفادة من التمويل بالاقتراض بأسعار فائدة قريبة من الصفر من أجل تغيير نوع الوقود، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وتكنولوجيا الإنتاج. كما أن مشروع الحد من تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة يهدف إلى الحد من التلوث الذي يُسبِّبه قطاع النقل، وقطاع إدارة المُخلفات الصلبة، وهما أكبر مصدرين للانبعاثات الضارة في القاهرة.

جهود الحكومة المصرية للتعافي في إطار خطة التنمية المستدامة

تبنّت الدولة المصرية رؤية تنموية شاملة واستراتيجية تنمية مستدامة «مصر 2030» منذ يناير 2014، لتكون بمثابة خارطة طريق لتعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة، مع العمل على إعادة إحياء دور مصر التاريخي في ريادة الإقليم، وتوفير حياة كريمة للمواطنين. وتعتمد هذه الاستراتيجية على نهج تشاركي يضم منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والخبراء والأكاديميين. ومع تفشي جائحة كورونا بدأت الدولة المصرية في تبني سياسات التعافي من الجائحة في إطار رؤية «مصر 2030»، حيث استغلت الجائحة كفرصة لبناء مستقبل أكثر عدلًا واخضرارًا عن طريق تعزيز أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان من أجل تسريع وتيرة التعافي.

لذا اتخذت الحكومة تدابير وإجراءات للحد من انتشار فيروس كورونا بالتوازي مع معالجة عدم المساواة والقضايا البيئية، وإعطاء الأولوية للاقتصاد المستدام، كما اهتمت بتوطين التنمية، أي التوطين المحلي لأهداف التنمية المستدامة وذلك لتحقيق النمو المستدام كإحدى الركائز الأساسية لرؤية «مصر 2030» من أجل توفير حياة كريمة عن طريق مستقبل أكثر أخضرارًا. وفيما يلي بعض الجهود التي قامت بها الدولة المصرية من أجل التعافي:

على المستوى الاقتصادي

- أعطت الحكومة المصرية الأولوية للتمويل المستدام والتوزان بين الاستثمار العام مع مبادئ الاقتصاد الأخضر.
- مصادقة مجلس الوزراء على دليل بيئي لمشاريع الاستثمار العام عن طريق تعظيم الفوائد من موارد المياه غير التقليدية، وتعزيز إدارة النفايات خاصة في الزراعة، وزيادة الاعتماد على النقل المستدام والذكي وكذلك الطاقة المتجددة.
- أعطت الحكومة المصرية الأولوية للتمويل المستدام والتوازن بين الاستثمار العام مع مبادئ الاقتصاد الأخضر.
- مصادقة مجلس الوزراء على دليل بيئي لمشاريع الاستثمار العام عن طريق تعظيم الفوائد من موارد المياه غير التقليدية، وتعزيز إدارة النفايات خاصة في الزراعة، وزيادة الاعتماد على النقل المستدام والذكي وكذلك الطاقة المتجددة.
- إطلاق أول السندات الخضراء التي سيتم استخدامها لتمويل مشاريع النقل النظيف وإدارة المياه والنفايات ومشاريع الطاقة المتجددة.

- وافق البنك الدولي على تقديم 50 مليون دولار لمصر كاستجابة طارئة في إطار حزمة التمويل السريع التي أقرتها مجموعة البنك الدولي لمواجهة جائحة كورونا.

- أبرمت وزارة التعاون الدولي اتفاقيات تمويل تنموي بقيمة 9.8 مليارات دولار، بواقع 6.7 مليارات دولار لقطاعات الدولة التنموية، و3.1 مليارات دولار لمشروعات القطاع الخاص، وذلك من أجل الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية لتعزيز نموٍ مستدامٍ يُساهم فيه القطاع الخاص.

- اتخاذ قرار بتأجيل الضريبة العقارية على المنشآت السياحية، ورفع الحجوزات الإدارية على ممولي الضرائب في حالة سداد 10% من المستحقات، بالإضافة إلى خفض سعر الغاز الطبيعي لجميع الأنشطة الصناعية إلى 4.5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية، وكذلك خفض سعر الكهرباء للصناعات كثيفة الاستهلاك، وتوفير دعم للمصدرين بقيمة مليار جنيه لشهري مارس وأبريل 2020.

- خفض أسعار الفائدة بنسبة 3% دفعة واحدة لتصل إلى 9.25% و10.25% للإيداع والإقراض، وإلغاء القوائم السلبية والسوداء للأفراد والشركات المتعثرين، ومنحهم الحرية للتعامل مع البنوك، وإطلاق مبادرة لتأجيل أقساط القروض لمدة 6 أشهر.

- خفض الفائدة على مبادرات دعم الاقتصاد إلى 8% بدلًا من 10%، وإتاحة 100 مليار جنيه لدعم مشروعات الصناعة والزراعة والمقاولات، و50 مليارًا لمبادرة الإسكان متوسط الدخل.

- أصدرت مصر عددًا من قرارات الإغلاق الجزئي ووقف الرحلات الخارجية، وتشجيع العاملين بالقطاع العام والخاص على العمل من المنزل، وزيادة المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية لمقابلة الطلب المحلي.

على المستوى الاجتماعي

- سعت الحكومة المصرية لتحقيق الإصلاح الاجتماعي من خلال أجندة واضحة، لتوفير الحماية من خلال برنامج «تكافل وكرامة» وزيادة المستفيدين بنحو 100 ألف خلال العام المالي 2021/2020 وزيادة المخصصات إلى 19.5 مليار جنيه.

- تدشين مبادرة «حياة كريمة» لمساعدة القرى المحرومة في ظل الفقر المتزايد، لضمان توفير المرافق والمساعدات الطبية المناسبة للمحتاجين.

على المستوى الصحي

- زيادة الاستثمارات في قطاع الصحة لمعالجة المشكلات الرئيسية، مثل: أسرة العناية المركزة، وأسرة رعاية الأطفال، وتشجيع أتمتة السجلات الصحية.

- اعتمدت الحكومة المصرية حوالى 100 مليار جنيه لدعم جهود احتواء تفشي فيروس كورونا لمختلف القطاعات وعلى رأسها قطاع الصحة.

على المستوى التكنولوجي

- زيادة الاعتماد على خدمات الرقمنة والتكنولوجيا من خلال الدفع عبر الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والتعليم عبر الإنترنت.

- زيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية بنسبة 300% من أجل إنشاء النظام البيئي التكنولوجي والمعلوماتي للانتقال إلى العاصمة الإدارية وأتمتة الخدمات الحكومية.

على المستوى التعليمي

- قامت الحكومة بزيادة الاستثمارات بنسبة 80% من خلال إنشاء الجامعات التكنولوجية التطبيقية، وتحسين ظروف المدرسة وتعزيز الارتباط باحتياجات سوق العمل.

على مستوى التمكين وتعزيز المساواة

- وضعت الحكومة المصرية عدد 106 تدابير وقرارات وإجراءات وقائية داعمة للمرأة وذلك خلال الأشهر الأربعة الأولى من بدء الأزمة في مصر وحتى شهر يونيو.

- أمر رئيس الجمهورية بتخصيص منحة للعمالة غير المنتظمة المتضررة من تداعيات أزمة كورونا مقدارها 500 جنيه شهريًا لمدة 3 أشهر، وشملت هذه المنحة المرأة كعمالة غير منتظمة.

- أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي زيادة الأعداد المستفيدة من الدعم النقدي المشروط ببرنامج «تكافل وكرامة» إلى 100 ألف أسرة، بهدف توفير الحماية الاجتماعية وخاصة للنساء المعيلات.

- إعلان وزارة الصحة والسكان اتخاذ إجراءات بخصوص صرف أدوية للأمراض المزمنة وألبان الأطفال ووسائل تنظيم الأسرة لمدة 3 أشهر.

- شاركت مصر بجانب مجموعة من الدول بطرح مشروع قرار على الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل دعم الجهود الوطنية والدولية للاستجابة السريعة لتأثير جائحة الكورونا على النساء والفتيات، وذلك تحت البند الخاص بالصحة العالمية والسياسة الخارجية، بهدف وضع إطار تنفيذي شامل وقوي للاستجابة السريعة للتداعيات الصحية والاجتماعية على المرأة.

- انضمت مصر إلى البيان الصادر عن مجموعة الدول أصدقاء الطفل وأهداف التنمية المستدامة، وهي مجموعة مكونة من أكثر من 63 دولة، من بينها مصر، ويهدف البيان إلى الاستجابة لنداء السكرتير العام للأمم المتحدة للدول الأعضاء لإعطاء الأولوية لتعليم وتغذية وصحة وسلامة الأطفال خلال جائحة الكورونا.

على المستوى البيئي

- تتخذ الحكومة المصرية عدة مشاريع للحد من تغير المناخ، مثل: مشروع الحد من التلوث البيئي، ومشروع الحد من تلوث الهواء.

مجمل القول، إن رسالة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2020 شددت على أن التنمية المستدامة هى جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، كما أنها الشرط المهم لبناء عالم أفضل في أعقاب الجائحة. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن هذا النهج يتطابق إلى – حد بعيد – مع الرؤية المصرية التي عملت على مواجهة الجائحة في إطار استراتيجيتها للتنمية المستدامة (مصر 2030)، ونجحت في هذا الصدد في محاصرة بل وتحجيم التداعيات السلبية للجائحة على أكثر من صعيد.

"حقوق الإنسان ..
"بناء عالم ما بعد الجائحة"

HUMAN RIGHTS ..
BUILDING A POST-
PANDEMIC WORLD

Strategic Partners:

IOM
UN MIGRATION

COMITE INTERNATIONAL GENEVE
ICRC

Sponsored By:

Al Ahram Hebdo
ahramonline
Al Ahram Weekly
egypt today
الوطن
extra news
EGYPT FORWARD
dmc